السودان... بعيون مصرية

ملفّ من إعداد وتقديم: أحمد الخميسي (مراسل الآداب في القاهرة)

المشاركون
(ألفبائيًا)

- إجلال رأفت
- أحمد الخميسي
- أحمد السيد النجّار
- رفعت السعيد
- ريمون ماهر كامل
- سعيد عكاشة
- ضياء الدين داوود
- هانئ أرسلان

اشتعل الوعيُ المصري بأهمية السودان الاستثنائية مع بزوغ الوعي القومي بالمصالح الوطنية المصرية خلال ثورة ١٩١٩. ولم تكن مصادفةً أن يعلن سعد زغلول زعيمُ الأمة في ١٣ يناير ١٩١٩: «كلّ ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأنّ مصر والسودان كلٌّ واحدٌ غيرُ قابلٍ للتجزئة بل إنّ السودان.. أَلْزمُ لمصر من الإسكندرية!» وفيما بعد هتف الزعيم مصطفى النحّاس: «تُقْطع يدي ولا يُفْصل السودانُ!» ولقد كان ذلك كلّه في إطار السعي إلى انتزاع الاستقلال المصري من بريطانيا، والنظرة إلى السودان باعتباره أمرًا لازمًا لاستقلال مصر ولماضيها ومستقبلها. وكانت علاقة مصر وبريطانيا بالسودان منذ فتح السودان أواخرَ القرن التاسع عشر تمضي على أساس اتفاقية ١٨٩٩ التي وَصَفت السودانَ بأنّه «ملْكٌ مشترك لمصر وبريطانيا.» وكانت الجماهير المتدفقة في الشوارع أثناء ثورة ١٩١٩ تَهْتف بدورها: «السودان لنا.. وإنجلترا إن أَمْكنا.» ولم يكن التمسكُ بوحدة وادي النيل مطلبًا شعبيًا فحسب، بل تمسّك الملك فؤاد بأن يكون لقبُه «مَلِكَ مصر والسودان» في لجنة الدستور.

وكانت مصر خلال ثورة ١٩١٩ تخوض المفاوضات مع الاستعمار الانجليزي باسمها واسم السودان معًا من أجل استقلال «وادي النيل.» وتشدَّدتْ بريطانيا في تمسُّكها بالانفراد بإدارة السودان، مع بقاء مصر شكلاً كطرف في الإدارة. وتضمّنت المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ تعديلات تمكّن مصرَ نسبيًا من المشاركة في إدارة السودان، منها النصُّ الصريح على الإدارة المشتركة، والسماحُ بعودة بعض القوات المصرية إلى السودان، وغيرُ ذلك. لكنّ الشقّ الخاص بالسودان في المعاهدة تَضمّن أيضًا نصوصًا كثيرةً فسَّرها كلٌّ طرف على هواه. واختَتَمَت المعاهدةُ فترةً من الصعود الوطني في التصدي للاحتلال، سواء على صعيد القضية المصرية أو السودانية.

إلاّ أنّ دخول بريطانيا الحربَ العالميةَ الثانيةَ مكّن حزبَ الوفد، الذي وَقّعَ المعاهدةَ من قبل، من التقدم بمذكرة إلى الحكومة البريطانية يَطْلب فيها أن تصرِّح منذ الآن (١٩٤٠) بأنّها ستدخل مع مصر بعد الحرب مفاوضاتٍ للاعتراف بحقوق مصر **كاملةً** في السودان. وكانت تلك المذكّرةُ أولَ إشارة إلى رغبة مصر في تحرير نفسها من معاهدة ١٩٣٦ وفي مفاوضات صدقي ـ بيفن الشهيرة عام ١٩٤٦ بعد انتهاء الحرب، بَلْوَرَ الوفدُ المصري مشروعَه بالنسبة إلى السودان في بروتوكول معروضٍ على الوفد الإنجليزي جاء فيه: «يتعهّد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورًا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر.» لكنّ المشروع قُوبل بالرفض، كما فشلت المفاوضاتُ إجمالاً بسبب المسألة السودانية. والأمر الهام هنا هو التصور المصري الثابت **رسميًا وشعبيًا**، منذ ثورة ١٩١٩ إلى ما قبل ثورة ١٩٥٢، بأنّ السودان قطعةٌ من مصر.

وتجدّدت المفاوضاتُ عام ١٩٤٧، لكنّ بريطانيا كانت قد استقرّت على توسيع ثغرةٍ ما أسمته «مراعاة حق السودانيين في اختيار وضعهم مستقبلاً.» وعرضت القضية علَى مجلس الأمن الدولي، فرفض المجلسُ إصدارَ قرار بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان

وإلى ما قبل ثورة يوليو بقليل كان النحّاس باشا، زعيمُ حزب الوفد ورئيسُ الوزراء، يتحدث عن الجلاء عن أرض الوادي بشطريْه وصيانة وحدته تحت التاج المصري. وفي المفاوضات عام ١٩٥١ تمسّكتْ بريطانيا بأنّ غالبية السودانيين لا يؤيِّدون الوحدةَ مع مصر! وفي ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن النحّاس وَقْفَ كلّ المفاوضات وإلغاءَ معاهدة ١٩٣٦، وكذلك اتفاقية ١٨٩٩. وواجهتْ بريطانيا ذلك بطرح فكرة «الحكم الذاتي» للسودانيين.

ثم جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وفي اليوم التالي للثورة ألقى اللواء محمد نجيب خطابًا موجّهًا إلى كل «أبناء وادي النيل» ولكنْ يبدو أنّ قادة الثورة أدركوا أنّ المعركة مع بريطانيا ستكون صعبةً على جبهتين: في مصر، وفي السودان. فقرروا الاكتفاءَ بتحسين شروط الاستقلال السوداني إلى أقصى درجة، مع الإصرار على جلاء الإنجليز عنه. ودخلتْ مصرُ وبريطانيا في نوفمبر ١٩٥٢ جولةً جديدةً من المفاوضات، حَذَّرَ خلالها الوفدُ المصريُّ من محاولة تقسيم السودان إلى شمال وجنوب (الأمرُ الذي نجح فيه اتفاقُ ماشاكوس أخيرًا). وتوصَّل الطرفان إلى اتفاقية فبراير ١٩٥٣ التي نصّت على إنهاء الإدارة الثنائية المشتركة خلال فترة انتقالية في حدود ثلاث سنوات، وصيانةِ وحدة السودان الإقليمية، وانتخابِ جمعيةٍ تأسيسية تقرِّر إمّا استقلالَ السودان الكامل عن مصر وإمّا الاستمرارَ في الارتباط بمصر بأيّ شكل، مع انسحاب القوات المصرية والإنجليزية لتوفير مناخ محايدٍ لعملية تقرير المصير. وتمكّن حزبُ الأمة السوداني من كسب المعركة لصالح فكرة الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا. وبعد أقلّ من قرن ونصف من فتح محمد علي السودانَ عامَ ١٨٢١، أصبح السودانُ دولةً مستقلةً في يناير ١٩٥٦. لكنّ ذلك الاستقلال لم يستبعدْ خصوصيةَ العلاقة التي جعلت الدولتين دولةً واحدةً، في مراحل تاريخية أقدمَ من عهد محمد علي، باعثِ النهضة المصرية.

وتوالت على العلاقة المصرية ـ السودانية عهودُ الثورة الثلاثة: عهدُ الرئيس عبد الناصر الذي شَهدتْ فيه العلاقةُ تطورًا إيجابيًا واهتمامًا بقضايا السودان، ثم عهدُ السادات وتدهورتْ فيه العلاقة، وأخيرًا المرحلة التالية التي يُجْمع الكثيرون على أنّها تتّسم بغياب سياسة خارجية محددة أو فعّالة تجاه المسألة السودانية

يحاول ملفّ الآداب هذا أن يوضّح أبعادَ العلاقة المصرية ـ السودانية، بعيونٍ وأقلامٍ مصرية. كما أنّه يضمّ حوارًا مع قادة أحزاب المعارضة المصرية، ونظرةً إلى أوضاع السودانيين في مصر الذين يتجاوز عددُهم المليونَ فرد

القاهرة

السودان: نظرة مصرية

ريمون ماهر كامل

يبدو أنه قد آن الأوان لكي تنتظم من جديد رحلاتُ خط قطار الخرطوم ـ القاهرة، بعد أن تمّ إصلاحُ القضبان وتجديدُ العربات ورفعُ كفاءة طاقم العمل السوداني، الذي سبق أن تسبّب خلال التسعينيات بالعديد من الحوادث المؤسفة التي راحت ضحيتَها العلاقاتُ المصرية ـ السودانية. والحقّ أنّ هذه العلاقات كانت بمثابة جسد واحد قويّ البنيان، كُتِبتْ له الحياةُ على مرّ التاريخ وهو جسد لا يمثّل نهرُ النيل شريانَه الوحيد، وإنما تتعدد فيه الشرايينُ التي أعانته على استكمال دورة الحياة: فاللغة والدِّين والعِرق عوامل وَلّدتْ لدى المصريين والسودانيين شعورًا فطريًا كامنًا لا يَعْترف بثنائية الهوية أو بمصطلح «الحدود.» ولو أنّنا سردنا تاريخَ الأمم والشعوب على مر العصور القديمة والحديثة فنادرًا ما سنجد أمتين توافرتْ لهما مقوِّماتُ الوحدة والتكامل مثلما هو الحال بالنسبة إلى شعب وادي النيل. لقد كانت مصر دائمًا تنظر إلى السودان على أنّه عمقُها الاستراتيجي، بما يمثّله ذلك من خطِّ دفاعٍ أول عن أمنها القومي. وفي المقابل كانت السودان تنظر إلى مصر على أنّها مَنْفذ الهواء الصحي الوحيد لها على العالم الخارجي

العلاقات المصرية ـ السودانية: مشهد تاريخي

كان قدماء المصريين يُطلِقون على السودان «أرضَ الأرواح» أو «أرضَ الله» من شدة انبهارهم بها وبخيراتها الكثيرة. وقد استفادوا منها في توطيد أركان دولتهم، فقاموا باحتلال أجزاء منها في عهد الأسرة الثانية عشرة. ثم تمّ احتلال كلّ القُطر السوداني حتى الشلال الخامس، حينما بدأ «أحمس،» مؤسِّسُ الأسرة الثامنة عشرة، يوجِّه جلّ اهتمامه إلى بلاد النوبة، شارعًا في تنفيذ سياسة توسعية نحو السودان. وبعد ذلك تمكّن «تحتمس الثالث» من احتلال السودان ستةَ قرون.

وفي العصر الحديث، كان غزو السودان أحدَ أهمّ طموحات التوسع لدى محمد علي، مؤسس مصر الحديثة. وهو ما حدث بالفعل عام ١٨٢٠، فأصبح السودان منذ ذلك التاريخ إقليمًا غيرَ منفصل جغرافيًا عن مصر، لدرجة أنّ حكام مصر كانوا يُلقَّبون بـ «حكّام مصر والسودان» طوال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. . إلى أن انتهى عهدُ أسرة محمد علي بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢

كان التعبير عن الأماني الوطنية السودانية في الاستقلال جليًا في أعقاب قيام الثورة، وتحديدًا بعد أن اشتدّ الصراع بين جمال عبد الناصر ومحمد نجيب فطالب السودانُ باستقلاله، حتى تحقق له ذلك بالفعل في يناير ١٩٥٦. ومنذ هذا القرار المصيري بالانفصال، بدأ يَشُوب العلاقات المصريةَ ـ السودانيةَ قدرٌ من الفتور، إذ بدأتْ مصرُ تتّجه شمالاً، مجذوبةً بفكرة القومية العربية، وأصبحت الدائرةُ السودانية في المرتبة الثانية فريسةً لحركات التمرد والانقلابات.

شَهِدت الفترةُ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ محاولةً مصريةً فاشلة لبناءِ ما أُطلِق عليه «وحدة وادي النيل،» وذلك لعدة أسباب

ـ **أولاً**، الظروف التاريخية التي مرّت بها المنطقةُ العربية التي كانت معظمُ بلدانها ترزح تحت نير الاستعمار الأجنبي، فضلاً عن بداية نمو شوكة إسرائيل، الأمرُ الذي جعل القيادةَ المصريةَ تُلقي بكل ثقلها خلف فكرة القومية العربية، خاصةً في ظل رغبة مُلِحّة في أن تكون الثورةُ نموذجًا قابلاً للتكرار في بقية الدول العربية.

ـ **ثانيًا**، لأنّها كانت محاولةً **مصرية** لإجبار السودان على الوحدة، من دون مراعاة لنضج المشاعر الوطنية السودانية نحو الاستقلال. وهكذا بدت «وحدة وادي النيل» وكأنّها إملاءٌ خارجي، معيدةً إلى الذهن السوداني ماضي المَلَكية، القريبَ آنذاك

ـ **ثالثًا**، سعي بريطانيا، ومن بعدها الولايات المتحدة، إلى إلحاق الأذى بالعلاقات المصرية ـ السودانية من خلال التهديدات المستمرة للأمن القومي المصري، كإصرارهما على أن تكون مشروعاتُ تخزين المياه خارج الحدود المصرية، وهو ما يجعل ذلك ورقةَ ضغطٍ في أيديهم على مصر يُخرجونها حالَ

أرض سودانية خصبة + أيد عاملة مصرية + تمويل خليجي = سلّة غذاء للعالم العربي

احتدام أيّ أزمةٍ تهدِّد مصالحَهما في المنطقة. هذا فضلاً عن الوجود الاستخباراتي الغربي النشط الذي أجَّج اتجاهات التمييز بين الجنوبيين والشماليين في السودان بشكلٍ يَجْعل السودانَ الهمَّ الذي لا تُفيق منه مصرُ، فتصبح في حالة استنفار مستمر

- **رابعًا**، عدم الاستقرار في أنظمة الحكم التي تعاقبتْ على حكم السودان، من خلال الانقلابات العسكرية المتكررة

- **خامسًا**، سيطرة كبار الملاّك في السودان على الأحزاب السودانية الكبرى فهذه السيطرة جعلتْ ثورة يوليو تَنْظر إليهم على أنّهم أعداء لها في وادي النيل، ومسؤولون عن استغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى والتعاون مع قوى الاستعمار.

ولعلّ أبرز أزمتين توضحان التناقض الشديد في تعاطي القيادات السودانية المتعاقبة مع بعض الأزمات التي واجهتْها مصر هما: العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ وهزيمة يونيو عام ١٩٦٧. فعلى الرغم من وجود حزب الأمة على رأس الحكومة السودانية خلال الأزمتين، فإنّ أداء عبد الله خليل أثناء العدوان الثلاثي على مصر، والذي رَكَنَ إلى التآمر مع بريطانيا ضد مصر طبقًا لما كشفتْ عنه الوثائقُ البريطانية، اختَلَفَ عن موقف محمد أحمد محجوب في أعقاب نكسة يونيو ١٩٦٧، وهو موقف اتّسم بالوطنية الشديدة إزاء القاهرة. ولعلّ انعقاد القمة العربية في الخرطوم عام ١٩٦٧ عقب خطاب تنحّي الرئيس عبد الناصر الشهير، ودرجةَ الرفض التي لاقاها هذا التنحّي لدى أبناء الشعب السوداني، كانا دليلاً واضحًا على ذلك بل إنّ الأمور وصلتْ إلى حدّ نقل الكلية الحربية المصرية إلى الخرطوم.

أما في النصف الأول من السبعينيات، فقد كانت لدى مصر همومٌ كثيرةٌ، أهمُّها إعادة بناء الجيش المصري لرد هزيمة يونيو ٦٧ وقد حال ذلك دون دفع العلاقات المصرية ـ السودانية قُدُمًا خلال النصف الأول من هذا العقد. ولعلّ هذا ما يُفسِّر عدمَ لعب القاهرة أيّ دور يُذكَر في اتفاقية السلام بين النميري وجوزيف، زعيم «حركة الأنيانا» عامَ ١٩٧٢، والتي توقّفتْ بموجبها الحربُ الأهلية بسبب وساطة أثيوبية، وإنْ كانت الحرب الأهلية قد عاودت الاشتعالَ عام ١٩٨٣.

وأما النصف الثاني من السبعينيات فشَهِد تحوُّلاً نوعيًا في العلاقات بين البلديْن بعد توقيع اتفاقيات التكامل المصري ـ السوداني بين الرئيسين المصري أنور السادات والسوداني جعفر النميري عاميْ ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧. فكان بمثابة أول إعلان رسمي منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ عن مشروع تكاملي بين البلدين بهذا الحجم والكيف. إلاّ أنّ هذا المشروع شابَهُ العديدُ من السلبيات التي أثَّرتْ في إمكانية استكماله، ناهيك عن تغيُّر القيادة السياسية في السودان إثر الانقلاب العسكري الذي نجَحَ في إسقاط نظام النميري في أبريل ١٩٨٥، وجاء بحكومة الصادق المهدي كأول حكومة مدنية منتخبة. فقد تعمَّدتْ هذه الحكومة تعطيل كافة اتفاقيات التكامل السابقة؛ وكانت حجَّتُها آنذاك أنّ تلك الاتفاقيات تُذكِّر الشعبَ السوداني بحُكْم ديكتاتوري وبتدخُّلٍ مصري في الشؤون السودانية وبوقوف القاهرة أمام ما أسموه «نضال السودانيين من أجل إسقاط نظام النميري».

وقد ظلت هذه الحال من المراوحة في العلاقات المصرية ـ السودانية طوال الثمانينيات. ثم جاءت مرحلةٌ فاصلة مع وصول حكومة الإنقاذ بزعامة الفريق عمر البشير إلى سُدة الحكم في السودان إثر الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩. فقد أصابت السودانَ منذ ذلك الانقلاب حمّى تحوُّلٍ إيديولوجي، بعدما سعت القيادةُ السياسيةُ السودانية إلى ارتداء عباءة الأصولية الإسلامية بتحالفها مع «الجبهة القومية الإسلامية» في السودان بزعامة د. حسن الترابي.

وطوال عقد التسعينيات عانت مصر ظاهرةَ الإرهاب، الذي كان يُعدّ في جانب كبير منه إفرازًا لواقع المشهد السياسي في السودان. فقد كانت الأراضي السودانية مأوى للإرهابيين

المصريين الفارّين وساحةً للتخطيط للعديد من العمليات الإرهابية التي نُفِذت داخل مصر. إلى أن كانت الطامة الكبرى بمحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرّض لها الرئيسُ المصري في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥، والتي أثْبَتَت جهاتُ التحقيق الأثيوبية ضلوعَ الخرطوم المباشرَ فيها. وواقع الأمر أنّ هذه الحال التي وصلْ إليها السودان لم تكن مفاجئة: فمنذ وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكم، بالتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية، بدأنا نَسْمع حديثًا سودانيًا صريحًا عن «المشروع الحضاري الإسلامي» كنظام حكم يجعل من السودان ـ كما جعل إيران من قبل ـ نموذجًا قابلاً للتكرار من أجل تغيير أنظمة الحكم في البلدان المجاورة. ولعلّ الدور الإيراني هنا كان واضحًا، بحكم أنّ مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار كان مبدأً حاكمًا لملالي طهران، فانتقلتْ عدواه بدعمٍ خفي من إيران إلى السودان، التي بدت في هذه اللحظة التاريخية أرضًا بِكرًا صالحة لغرس هذه التوجهات. بل إنّ السودان طوال التسعينيات كان مرتعًا للجماعات الأصولية المتشددة في المنطقة، وخاصةً تلك القادمة من مصر. ورغم أنّ كثيرًا من المراقبين اعتقدوا أنّ مصر ستتعاطى بحدّة مع هذه الإساءة السودانية، فإنّ الدبلوماسية المصرية تعاطت معها بقدر كبير من الحكمة، انطلاقًا من إيمانها بأنّ هذه الأحداث في السودان لحظةٌ غيمٍ عابرة.

واستمرّ تصاعد التدهور في العلاقات بين البلديْن ليَشْمل درجاتٍ أخرى من الاستفزاز خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات. فقد طُرحتْ عدةُ مطالب سودانية غير منطقية استهدفتْ تصعيدَ حالة التوتر مع مصر. وكان أوّلها المطالبةُ بمثلّث «حلايب وشلاتين،» بحجّة أنّها أراض سودانيةٌ خالصةٌ ليس لمصر فيها أيُّ حق. ثم استولت الحكومةُ السودانيةُ على سبع عشرة استراحةً تابعةً لوزارتَي الريّ والدفاع المصرية في الخرطوم وملكال، فضلاً عن مقرّ جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم. ومع ذلك فإنّ القاهرة لم تلتفت إلى هذه الاستفزازات، بل على العكس وَقفتْ حائلاً دون الإضرار بالسودان من خلال عدة مواقف: **أولاً**، رفضت التصويتَ في مجلس الأمن سنةَ ١٩٩٧ على قرار بفرض عقوبات على الخرطوم، رغم أنّ القرار كان عقابًا صريحًا ومباشرًا على محاولة الاغتيال التي جرت في أديس أبابا. **ثانيًا**، رفضت القاهرةُ، رغم احتضانها للمعارضة السودانية في تلك المرحلة، الاستجابةَ لمطالب هذه المعارضة بأن تكون مقرًا لإذاعة موجّهةٍ تبثّ برامجَها من مصر إلى قواعدها في السودان، بل ورفضتْ أيضًا تزويدَ المعارضة بالسلاح أو تدريبَها عسكريًا على الأراضي المصرية. **ثالثًا**، رفضت القاهرةُ الإدراجَ الأمريكي للسودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب خشيةَ أن يكون ذلك تكرارًا لنموذج الحصار الذي سَبَقَ أن فرضته واشنطن على ليبيا. **رابعًا**، رفضتْ طردَ السودان من عضوية صندوق النقد الدولي وتحويله إلى نادي باريس.

ولكنْ في أواخر التسعينيات بدا أنّ أصدقاء الأمس داخل السودان قد يصبحون فُرقاءَ الغد. فقد تطايرتْ أفكارُ المد الأصولي في السودان كفقاقيع الهواء، لأنّ الغاية النهائية منها لم تكن إرساءَ مبادئ بقدْر ما كانت صراعًا على السلطة بين البشير والترابي. ذلك أنّ هذا الأخير رغب، بوصفه رئيسًا للبرلمان، في السيطرة على مزيد من السلطة وفي تهميش دور الأول. وهكذا راح الترابي يروِّج أنّ السلطة التنفيذية فاسدة، في محاولة منه لتأليب الرأي العام السوداني ضد البشير. بل اقترح عامَ ١٩٩٩ ثلاثةَ تعديلاتٍ في الدستور كان من شأنها تقليصُ المزيد من سلطات رئيس الجمهورية، الأمرُ الذي عجّل في مرحلة الصدام بين الرجلين، والتي انتهت بنجاح الأول في الإطاحة بالثاني. وقد توافرتْ ظروفٌ إقليميةٌ ساعدتْ على تحقيق ذلك، منها: تخلّي طهران عن مبدإ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار مع وصول الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي إلى سُدة الحكم عام ١٩٩٧؛ وكذلك نجاحُ مصر في التصدي لموجة الإرهاب التي اجتاحتها طوال التسعينيات؛ وارتفاعُ أصوات من داخل السودان ذاته مطالبةً بضرورة تصحيح أخطاء الماضي التي ارتُكِبتْ في حقّ مصر.

التخلي عن فكرة «وصاية مصر على السودان» أمر شديد الأهمية لأنّ الشعور بالتكافؤ أهمّ ضمانات استمرار أيّ تكامل

ثم جاء العام ١٩٩٩ ليمثّل فاصلاً تاريخيًا آخر في مسار العلاقات المصرية ـ السودانية، استهلّه السودان في مايو ١٩٩٩ بتسليم الدفعة الأولى من الممتلكات المصرية التي كان قد استولى عليها (استراحات وزارتَي الريّ والدفاع). ثم بادر الرئيس السوداني إلى زيارة القاهرة في ديسمبر من العام نفسه، وكأنّه أراد إيصال رسالة ضمنية مفادُها التكفيرُ عن أخطاء الماضي والإيذانُ بفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. وبخلاف الزيارات المتبادلة على كافة المستويات الرسمية طوال السنوات الأربع الماضية، فقد تم اتخاذُ عدة إجراءات في زيارة ١٩٩٩ كان من شأنها دفعُ العلاقات المصرية ـ السودانية قُدُمًا، منها:

أولاً، عودةُ السفير المصري إلى السودان كردّ فعل إيجابي وفوري من القاهرة على زيارة البشير. **ثانيًا**، القرار الذي اتخذه الرئيسُ المصري في أغسطس ٢٠٠٠ بمساواة الطلاب السودانيين في مصر بأقرانهم المصريين في ما يتعلق بالمصاريف الدراسية في جميع مراحل التعليم، خاصةً في الجامعات والمعاهد العُليا، بعد أن كانوا يَدْفعونها بالعملات الصعبة. **ثالثًا**، التوجيهات التي أصدرها الرئيسُ المصري في أغسطس من العام ٢٠٠١ لجميع الأجهزة المصرية المعنية بوضع كلّ إمكاناتها تحت تصرف الحكومة السودانية لمواجهة خطر فيضان النيل في ذلك العام. **رابعًا**، مع وصول الحرب الأهلية في السودان، التي تدور رحاها منذ العام ١٩٨٣، إلى درجة خطيرة تهدِّد بانفصال الجنوب، جاءت المبادرة المصرية ـ الليبية لتفتح الطريق أمام إمكانية الحوار بين المتصارعين. وعندما وَقّعت الحكومةُ السودانية والحركةُ الشعبية لتحرير السودان «اتفاقَ ماشاكوس» في يوليو ٢٠٠٢ ـ وهو اتفاق نصّ على إجراء استفتاء عامّ على تقرير مصير السودان بعد ستّ سنوات من تاريخ التوقيع عليه (العام ٢٠٠٨) – رفضتْه مصرُ لأنّه يهدِّد صراحةً بانفصال الجنوب. ولذا سعت القاهرة في مايو ٢٠٠٣ إلى جمع أطراف المعارضة السودانية للتوقيع على ما أُطلِق عليه «إعلانُ القاهرة.» والهدف الأول هو إعلانُ ورقةٍ مضادة مفادُها أنّ السلام الذي وُقّع في ماشاكوس ناقص لأنّه تجاهَلَ قوى المعارضة السودانية. أما الهدف الآخر فهو التحضير لمؤتمر شامل في القاهرة للأحزاب والقوى الشعبية والمنظمات غير الحكومية، وكأنّ القيادة السياسية المصرية أرادت إعطاء الإعلان بُعدًا شعبيًا يزيد من الضغط على حكومة الخرطوم كي تراجع موقفها من ماشاكوس. **خامسًا**، بدأنا نَشْهد خلال السنوات الأربع الماضية حالةً من الانتظام في دورية انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية المصرية ـ السودانية التي بدأتْ في يونيو من العام ٢٠٠٠، باعتبارها وجهًا هامًا من أوجُه الرغبة المتبادلة في الدفع الإيجابي للعلاقات بين البلدين، خاصةً أنّها تفسح المجالَ أمام تسوية كافة القضايا العالقة، مثل أزمة حلايب والديون السودانية لمصر، فضلاً عن بحث سُبُل التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين.

الرؤية المستقبلية

على الرغم من قفز الحواجز المُتقن الذي قفزتْه العلاقاتُ المصرية ـ السودانية منذ منتصف العام ١٩٩٩، فإنّه مازال يَنْقصها كمٌّ أكبرُ وكيفٌ أسرعُ من التدريب حتى تكون الخطواتُ أكثرَ ثباتًا وانضباطًا بشكل لا يجعلها عُرضةً للسقوط أو التراجع في أية لحظة. فطبيعة التركيبة السياسية والثقافية والاجتماعية في السودان، بتلويناتها المتعددة، ظلت لعقود طويلة، ومازالت، محلّ تنازع ما بين الأفرقة والعروبة. ذلك أنّه حين انفتح شمالُ السودان على العالم العربي، تناسى مكوِّنَه الأفريقي، فحدثتْ حالةٌ من حالات الانفصام في الهوية السودانية، الأمرُ الذي دَفَعَ غيرَ المسلمين إلى الحديث عن تهميشهم وعدمِ الاهتمام بهويتهم الثقافية.

إنّ هذا المشهد السوداني المتشابك الخيوط يتطلب التعاطي معه بقدر أكبر من الحكمة. ولعلّ التخلي عن فكرة وصاية مصر على السودان يُعدّ أمرًا شديدَ الأهمية في هذه المرحلة. فالشعور بالتكافؤ هو أهم ضمانات استمرار أيّ مشروع تكاملي؛ ولنأخذْ

أمامنا «الاتحادَ الأوروبي» نموذجًا ناجحًا، و«السوقَ العربيةَ المشتركة» نموذجًا فاشلاً!

والواقع أنه قبل البدء في أيّ مشروع تكاملي بين مصر والسودان، لا بدّ أن تكون هناك وقفة عند أخطاء الماضي كي يمكن تلافيها. ولا بدّ في الوقت نفسه من التوغل في أعماق شجرة هذه العلاقة حتى يُمْكن الوصولُ إلى الجذور الميتة – التي سُرعان ما تُذبل أيةَ أوراقٍ جديدةٍ تتوق إلى الحياة – ومحاولةُ علاجها من خلال رفع كلّ الحواجز النفسية المتراكمة بين الشعبين المصري والسوداني؛ فكلاهما يَجْهل الكثيرَ عن الآخر. وبالتالي، لا بدّ من إدراك ثقافي وسياسي يتعدّى عُنُق زجاجة التنمية الاقتصادية بين البلديْن إلى مجال أرحب يُمْكن معه فكُّ شفرة الهوية السودانية الغامضة بالنسبة إلى كثير من المصريين، خاصةً أنّ القواسم المشتركة متعددة وتَسْمح بذلك إذا ما تم توظيفُها بشكلٍ أكثر فعاليةً. فمصر، مثلاً، هي الأقدر على تحريك الوتر الديني لدى السودانيين من أجل تحقيق التواصل لا بين الشعبين فقط وإنّما أيضًا بين أبناء الشعب السوداني الواحد – شماله المسلم وجنوبه المسيحي – نظرًا إلى مكانة مصر الدينية الرفيعة بما تمتلكه من صرحيْن دينيّيْن يُعدّان من أكبر المؤسسات الدينية في أفريقيا وأقدمها: الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية. كما أنّ اللغة العربية قاسم هامّ يُمْكن الارتكانُ إليه في تفعيل الحوار الثقافي والسياسي والإعلامي بين البلدين. أضفْ إلى ذلك نهرَ النيل، الذي يجب أن يمتدّ معناه الواقعي من مجرد مجرى مياه يَرْبط بين بلديْن، ليصبح رمزًا يحوي بداخله عناصرَ التاريخ الواحد والمصير المشترك والأهمية الجيو – سياسية الكبرى.

وعليه، يجب أن تسعى القيادةُ المصرية، ومِنْ قَبْلها مؤسساتُ المجتمع المدني، إلى تطوير شكل العلاقة بين الشعبين إلى الشكل الذي يحرِّر الشعورَ السوداني، المتوجِّسَ من النوايا المصرية في ما يتعلّق بنهر النيل، من أغلاله الواهية التي تُصوِّر له أنّ مصر في حاجة إلى السودان فقط من أجل تأمين مصادر مياهها. وبالرغم من أنّ الأمن المائي هدف مشروع، إلاّ أنّ إدراك هذه المسألة في العقل الجمعي السوداني يجب أن يتغيّر ليأخذ شكلَه وحجمَه الطبيعييْن في إطار المصلحة القومية المتبادلة ومن ثم، فإنّ القيادة المصرية ومؤسساتِ المجتمع المدني المصري، على المدى الطويل، أحوجُ ما تكون إلى إثباتِ حُسن النوايا تجاه السودان بالدليل العلمي. وعليها في الوقت نفسه الكفُّ عن ترديد شعارات «التكامل» بشكل أجوف، وإحلالُ القناعات الواقعية بمدى أهمية هذا التكامل ولعل الحديث عن ضرورة إحياء ميثاق التكامل المصري – السوداني الذي كان قائمًا في السبعينيات يأتي في هذا الإطار، ولكنْ هذه المرة يجب أن يتّسع ليحمل سمات **شعبية** تَمْنح بنيانَه قدرةً أكبرَ على الرسوخ في مواجهة أيّ عارض ويتمّ ذلك، مثلاً، من خلال اتفاقيات لتبادل خبرات العمل الأهلي ومنظّمات العمل الشعبي، والدفع بوفود شبابية من الجانبيْن إلى مزيد من التعرف على البلدين تحت شعار «اعرفْ وادي النيل.» ولعلّ تأسيس جمعية مصرية – سودانية سنة ١٩٩٧، عُرِفتْ باسم «أسرة وادي النيل،» أن يكون بدايةً طيبةً في هذه الظروف لتفعيل دور المجتمع المدني من أجل دفع العلاقات الثنائية إلى الأمام كذلك يجب أن نعترف بخلوّ برامج مختلف الأحزاب المصرية من رؤية استراتيجية إلى السودان على صعيد الوحدة والتكامل، كما كان الحال من قبل.

أما على المستوى الاقتصادي، فدعْنا لا نقل إنّ السودان في حاجة إلى دعم عربي، ولكنّه، على أقل تقدير، في حاجة مبدئية وماسّة إلى دعم مصري. وليكنْ أولُ غيث الدعم العربي قطرةً مصريةً تروِّج لأهمية السودان في العالم العربي بشكلٍ يدعو إلى هطول أمطار الدعم العربي بعد ذلك. فلو أنّنا تصوّرنا معادلة اقتصادية عربية عناصرُها كالآتي: أرض سودانية شديدة الخصوبة + أيدٍ عاملة مصرية + تمويل عربي (خليجي تحديدًا) لمشروعات زراعية ونفطية، فإنّ تركيبة كهذه يمكن أن تُفرز سودانًا جديدًا قد يكون سلّةَ غذاءٍ للعالم العربي، ونكون بذلك قد حقّقنا صورةً دُنيا من

يجب أن تكون الجرعة المعرفية من المناهج الدراسية، المصرية تحديداً، في ما يخص السودان أكبر بكثير

صور التكامل. ناهيك عن الاستثمارات النفطية في السودان، والتي تبشِّر الاستكشافاتُ الأوليةُ فيها بمستقبل واحتياطي نفطي كبيريْن

والواقع أننا على هذا المستوى الاقتصادي يُمْكننا أن نَطْرح عدة خطوات تعاونية قد ترسم مستقبلاً أفضل للعلاقات المصرية ـ السودانية. ومنها: **أولاً**، دفعُ القطاع الخاص المصري، بقرار من القيادة السياسية، إلى الاستثمار بشكل كبير في السودان **ثانيًا**، أن يكون هناك مشروعُ شراكة مصري ـ سوداني على غِرار الشراكة الأورو ـ متوسطية، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع إمكانية توسيع دائرة هذه الشراكة لتَشْمل دولاً مثلَ ليبيا والسعودية وسوريا. **ثالثًا**، التعاون الصناعي بين البلديْن، خاصة وأنّ لمصر خبرةً كبيرةً في هذا المجال. **رابعًا**، التفكير في مشروعات تعاون طويلة الأمد، كأنْ يكون السودان مثلاً منطقةَ انطلاق الطيران المصري إلى أفريقيا، وأن تكون مصرُ منطقةَ انطلاق الطيران السوداني إلى أوروبا والعالم العربي.

وأمّا على المستوى الإعلامي، فلقد عجزتْ آلياتُ الإعلام السوداني في التأثير في الإدراك المعرفي لدى المصريين بشؤون السودان. كما نجد قصورًا لدى النُخب المصرية في فهم شؤون السودان، وفي سدّ العجز الذي تعانيه آلياتُ الإعلام السوداني بحكم محدودية إمكاناتها وخبراتها؛ فبينما كانت الصحف والمجلات المصرية حتى أوائل الخمسينيات تُعنى بمتابعة شؤون السودان، فإنّ هذا الاهتمام قد تلاشى الآن.

وأخيرًا لا آخرًا، المستوى التعليمي. هناك العديد من علامات الاستفهام التي يجب الإجابةُ عنها باستيفاء. ومنها، على سبيل المثال، إغلاقُ معهد الدراسات السودانية في مصر، ودمجُ برنامجه الدراسي في معهد الشؤون الأفريقية، وكأنّ أهميةَ السودان بالنسبة إلى مصر لا تتعدى أهميةَ أية دولة أفريقية صغيرة. بخلاف ذلك، يجب أن تكون الجرعةُ المعرفيةُ، المصرية بشكل محدّد، في المناهج الدراسية، في ما يخص تاريخَ وحضارةَ السودان وماهيةَ السودان اليوم، أكبرَ بكثيرٍ مما هي عليه الآن، حتى يمكن تثقيفُ الأجيال القادمة بمعنى كلمة «تكامُل» تتوافر له كلُّ مقومات النجاح ولا تنقصه إلاّ فرصةُ تسليط الأضواء عليه.

ريمون ماهر كامل

باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ جريدة الأهرام

السودان...
بعيون مصرية

السودان والأمن القومي المصري

هانئ رسلان

في العشرين من يوليو ٢٠٠٢، تم التوقيع على اتفاق ماشاكوس الإطاري بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، وذلك تحت مظلة مبادرة «الإيجاد،» وبحضور فاعلٍ ومهيمن من الولايات المتحدة الأميركية وبعض «أصدقاء الإيجاد» وعلى رأسهم بريطانيا والنرويج.

وقد أطْلق هذا الاتفاقُ موجةً هائلةً من الأفعال وردود الأفعال في داخل السودان وفي المحيطين الإقليمي والدولي، وأثار قدرًا كبيرًا من التفاؤل بأنّ الحرب التي دامت عشرين عامًا وأزهقتْ أرواحَ عدة مئات من الآلاف قد أوشكتْ على الانتهاء، وأنّه قد حان وقتُ التفرُّغ للتنمية الاقتصادية والبناء واستخراج النفط وبدء مرحلة جديدة.

إلاّ أنّه كانت هناك بعضُ مشاعر القلق والتوجس. فاتفاق ماشاكوس يَحْمل بين طيّاته نقاطًا شائكةً قابلةً للانفجار، وهي في حال انفجارها لن تقتصر آثارُها على السودان، بل ستتعداه إلى منطقة تَشْمل منابعَ النيل والقرن الإفريقي، وسيمتدّ تأثيرُها إلى أمن البحر الأحمر والأمن القومي المصري، وقد ينبني عليها خلقُ كيانٍ جديدٍ يَهْدم المبدأ الذي أقرتْه القارةُ الإفريقية كلُّها ـ من خلال منظمة الوحدة الإفريقية منذ أربعة عقود ـ والقاضي باحترام الحدود الموروثة من الاستعمار لكي لا تتحول القارةُ إلى فوضَى عارمة.

الشعور بالصدمة

والحقّ أنّ مشاعر القلق والهواجس التي أثارها هذا الاتفاق تعود إلى القضية المحورية التي وردتْ فيه، والمتعلقة بالموافقة على منح حق تقرير المصير للجنوب عبر الاستفتاء، بعد فترة انتقالية قدرُها ستُّ سنوات، على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي: الاستمرارُ في النظام الذي سيتم إقراره طبقًا لاتفاق التسوية، أو الانفصالُ في كيان مستقل. وقد رأى الكثيرون في مصر أنّ هذا سيقود إلى الانفصال الذي سيَخْلق أوضاعًا جديدة في المنطقة، وسيعيد تشكيلَها من الناحية الجيو- استراتيجية، وستنتج عنه بالتأكيد معادلاتٌ جديدةٌ تنعكس على مصالح شعوب وأقطار تأتي في مقدمتها مصرُ.

لقد أدى التوقيع المفاجئ على الاتفاق إلى ازدياد وتائر الاهتمام المصري بالشأن السوداني. وبدا وكأنّ الأمر شكّل مفاجأةً صادمةً لمصر، إذ أعلن وزيرُ الخارجية المصري أنّ مصر ليس لديها علم بتفاصيل الاتفاق وأنّها سمعتْ به من وكالات الأنباء. وقد أثار ذلك الموقفُ المصري قدرًا من الاندهاش لدى العديد من المتخصصين في الشأن السوداني، باعتبار أنّ مسألة حق تقرير المصير لجنوب السودان بدأتْ في الظهور بشكل جديّ على مسرح الحياة السياسية السودانية منذ عام ١٩٩٢ (اتفاق فرانكفورت)، أيْ قبل عشر سنوات على الأقل من توقيع اتفاق ماشاكوس، ثم أخذتْ تتعمق وتكتسب أبعادًا إضافيةً لدى القوى السياسية السودانية بمختلف أطيافها. فقبلتِ الاتفاقَ القوى السياسيةُ الشمالية المعارضة في مقررات أسمرا عام ١٩٩٥، ثم وقّعته الحكومةُ السودانية مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة على حركة جون قرنق عام ١٩٩٧، إلى أنْ تمّ تضمينُه في الدستور السوداني الصادر في ١٩٩٨ كمبدإ دستوري معترف به لحلّ مشكلة الجنوب. فيم كان، إذن، ذلك الشعورُ بالمفاجأة أو الصدمة؟!

ربما يمكن ردُّ هذا الشعور إلى أنّ مسألة تقرير المصير كحلّ لمشكلة الجنوب كانت قد بدأتْ تتسرّب إلى الحياة السياسية السودانية من خلال المناورات السياسية الحزبية التي هدفتْ في معظم الوقت إلى إحراز مكاسب سياسية حزبية ضيقة: فالحكومة السودانية قَبلتْ بهذا المبدإ عام ١٩٩٢ من أجل شق صفوف الحركة الشعبية، كما أنّ القوى السياسية الشمالية المعارضة قَبلتْ به لرغبتها في الحفاظ على علاقتها مع حركة جون قرنق باعتبارها الطرفَ الوحيدَ الذي يَحْمل السلاحَ ويستطيع مقاومةَ نظام «الإنقاذ.» وهكذا فإنّه نتيجةً للتفاعلات الصراعية الجدلية بين مختلف أطراف اللعبة السياسية السودانية، ونتيجةً لتمسك نظام «الإنقاذ» بـ «مشروعه الحضاري» مصدرًا أساسيًا لشرعيته، وصلت الأمورُ إلى طريق مسدود واكتسبتْ مسألةُ تقرير المصير قوةً ملزمةً باعتبارها المخرج المتاح من الأزمة، ولم يعد مقبولاً ولا مقدورًا التراجُعُ عنها بعد أن تلاعب بها الجميعُ، كلٌّ منهم لأهدافه الخاصة.

تمثّلتْ أهم مخاوف مصر من اتفاق ماشاكوس في احتمال أن يقود إلى انفصال جنوب السودان عام ٢٠٠٨

الموقف المصري

أول رد فعل مصري تجاه الاتفاق كان الامتناعَ عن تأييده، وإطلاقَ العنان للمقالات والتحليلات السياسية التي ندّدتْ به وحمّلتْ نظامَ «الإنقاذ» مسؤوليةَ تعريض وحدة الإقليم السوداني للخطر. وقد أثار ذلك أزمةً مكتومةً في العلاقات بين البلديْن، إذ جاءت ردودُ أفعال المسؤولين السودانيين سلبية، وركّز بعضُهم على أنّ مصر لم تساند السودانَ عسكريًا في حرب الجنوب، ومن ثم فإنّه لا يحقّ لها أن تتحفّظ على الحلّ الذي يراه السودانيون ملائمًا لمصالحهم. وقد تعمّد الفريق البشير إثارةَ مشكلة حلايب مرةً أخرى في حوار أجراه مع إحدى الصحف القطرية، فأعْلن أنّ السودان سيطالب مجلسَ الأمن الدولي بالنظر فيها. إلاّ أنّ هذه الأزمة في العلاقات لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما أدركت الحكومة السودانية أنّ استمرار الجفوة مع مصر سيؤدّي إلى فقدانها لظهيرها العربي في المفاوضات، لاسيّما وأنّ الطرف المقابل ـ وهو الحركة الشعبية ـ يحظى بدعم إقليمي (إفريقي) قوي يتمثل في مساندة كلٍّ من أوغندا وكينيا وإريتريا، بالإضافة إلى التعاطف الواضح الذي يلقاه من الولايات المتحدة الراعية للمفاوضات ومن بريطانيا والنرويج اللتيْن تلعبان دورًا مهمًا في إعداد الدراسات ومقترحات التفاوض وتوجيه دفة الأحداث. وعقب قيام قوات الحركة الشعبية باحتلال مدينة توريت بعيْد بدء الجولة الثانية للتفاوض في أغسطس ٢٠٠٢، أحْدثت الحكومةُ السودانيةُ استدارةً كاملةً في موقفها صوب مصر. فقد أعلن وزيرُ الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل، أثناء زيارة رسمية إلى القاهرة، إيقافَ حكومته للمفاوضات، وأرْفَقَ ذلك بطلب الدعم المصري والعربي للموقف السوداني الذي يتعرّض للضغوط. وبدأ على أثر ذلك نوعٌ من الانفراج والتنسيق في المواقف، وعودة الدعم المصري إلى السودان في كواليس المفاوضات، ومحاولات حشد التأييد عربيًا ودوليًا من أجل إعمار الجنوب وإحياء الدور العربي والمصري في المسألة السودانية وقد استمر هذا النهج في التصاعد حتى زيارة الرئيس مبارك الأخيرة إلى الخرطوم، وهي الأولى بعد ثلاثة عشر عامًا من الانقطاع، الأمرُ الذي أوْضح ما تعطيه مصرُ من أهمية لما يجري في السودان في هذه اللحظة الحرجة التي سيتشكّل بناءً عليها مستقبلُ السودان وهويتُه في الفترة المقبلة.

عقدة الانفصال

تمثّلتْ أهمُّ مخاوف مصر من اتفاق ماشاكوس في احتمال أن يقود إلى انفصال الجنوب في نهاية الفترة الانتقالية ذات السنوات الستّ. ذلك أنّ مصر ـ بشكلٍ عام ـ تَنْظر إلى أيّ أفكار حول التقسيم أو الانفصال في أيّ بلد عربي باعتبارها جزءًا من مخطط لإضعاف العالم العربي بأسره، وترى في ذلك نوعًا من البلقنة التي تهدّد أمنَ واستقرارَ المنطقة. كما ترى أنّ إسباغ الشرعية على أيّ انفصال قد يؤدّي إلى تفتيت عدد كبير من دول المنطقة التي تتّسم كلُّها بدرجات مختلفة من التنوّع الثقافي والعرقي. أما في حالة السودان تحديدًا، فإنّ المخاوف المصرية من الانفصال تَبْلغ أقصاها بالنظر إلى العلاقة الخاصة التي تَرْبط البلديْن جغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا. وهناك شبه إجماع وطني في مصر على أنّ انفصال جنوب السودان يمثّل تهديدًا لمصالح مصرية حيوية تعرِّض أمنَها القومي للتهديد. وأسبابُ ذلك عديدة، أهمُّها:

١ ـ انّ ظهور دولة جديدة في جنوب السودان سيؤدّي بلا شك إلى تعقيد علاقة مصر بدول حوض نهر النيل. صحيح أنّ الدولة الجديدة لن تستطيع أن تؤثّر في حصّة مصر الحالية من مياه النيل (لأنّ المياه القادمة إلى مصر تأتي بنسبة ٨٠٪ من النيل الأزرق الذي ينحدر من الهضبة الإثيوبية، بينما لا يأتي إلى مصر من منطقة البحيْرات مارًا بجنوب السودان سوى ٢٠٪ فقط من إجمالي الحصة المصرية من المياه)، ولكنّ ظهور دولة جديدة سيعقّد الترتيبات الخاصة بتطوير حصة مصر، خاصةً وأنّ الاستهلاك المصري بدأ بالفعل يَدْخل في خانة «الفقر المائي» إذ بدأتْ تنخفض حصةُ الفرد مع تزايد الاستهلاك وثباتِ حصة مصر على ما هي عليه.

٢ ـ انّ انفصال جنوب السودان لن يضع حدًا للمطالب والصراعات الانفصالية في السودان. فهناك أزمة دارفور التي ازدادت حدّتُها بعد تحولها إلى حركة تمرد عسكري وسياسي يسير على خطى الحركة الشعبية. وهناك أيضًا مطالبُ مماثلة في

شرق السودان في منطقة البجا، ومطالبُ أكثرُ إلحاحًا في منطقة جبال النوبة. إضافةً إلى أنّ كلّ منطقة «السافانا» التي تقع على التخوم الجغرافية الفاصلة بين حدود الشمال والجنوب هي مناطقُ رعويةٌ تنتقل فيها القبائلُ العربية والجنوبية على مدار العام سعيًا وراء المرعى، ومن ثم فإنّه لا يُمْكن منعُها حتى لو قامت الدولةُ المستقلةُ في الجنوب، وسوف تمثّل منطقةَ تماس حرجةً وملتهبة

٣ ـ إنّ الجنوب السوداني ليس جنوبًا واحدًا، بل هو فسيفساء غيرُ متجانس من القبائل المختلفة عرقيًا ولغويًا ودينيًا. وهناك صراعات دامية بين بعض هذه القبائل، وبخاصةٍ بين قبيلة الدينكا التي تَرْتكز عليها الحركةُ الشعبيةُ بزعامة جون قرنق، وقبيلتَي النوير والشلك اللتيْن يتزعمها «رياك مشار» و«لام أكول» على التوالي، وهما منشقان على قرنق؛ ولئن كان «مشار» عاد إلى التحالف مع قرنق مرة أخرى، فإنّ هذا التحالف بقي هشًا. وما يعنينا هنا هو أنّ الانفصال في هذه الحالة لن ينهي الحرب الأهلية بل قد يؤدّي إلى اتساع نطاقها وإلى ظهور مطالبات أخرى بالانفصال هنا أو هناك، الأمرُ الذي يحوّل السودانَ إلى منطقة قلاقل وفقدانٍ للسيطرة، وهو ما سينعكس سلبًا بالتأكيد على الأمن القومي المصري: فقد تنتقل الصراعاتُ السودانية قريبًا من الحدود المصرية، وربمّا يؤدّي ذلك إلى ازدياد تهريب الأسلحة عبر الحدود المصرية، فتستفيد من ذلك جماعاتٌ إرهابية؛ أو قد تأتي موجاتٌ من اللاجئين، بما يَفْرض على الموارد المصرية المحدودة ضغوطًا إضافيةً.

٤ ـ انّ انفصال الجنوب قد يؤدّي إلى انتشار هذه العدوى إلى دول أخرى، على رأسها إريتريا التي ينصّ دستورُها الحالي على أنّ الدولة الإثيوبية متعددةُ القوميات، ولكلٍّ منها حقُّ تقرير المصير. فإذا نظرنا إلى الصومال المجاورة وما تثيره إريتريا من اضطرابات بتدخلها في شؤون جيرانها، فإنّ القرن الإفريقي قد يتحوّل إلى مسرح للاضطرابات، الأمرُ الذي سينعكس بدوره أيضًا على أمن البحر الأحمر الذي يعني مصرَ بالدرجة الأولى: ذلك أنّ هذا البحر بحيرةٌ شبهُ عربية بالنظر إلى وقوع دول عربية على المساحة الأكبر من شواطئه، وأيضًا بالنظر إلى أهمية المرور الآمن في قناة السويس التي تمثّل ممرًا تجاريًا دوليًا ذا أهمية استراتيجية اقتصادية عسكرية ويوفّر لمصر نسبةً لا بأس بها من مواردها من العملات الصعبة.

٥ ـ انّ ظهور دولة جنوبية جديدة لا تَمْتلك الحدَّ الأدنى من القدرة على البقاء سيضطرّها إلى البحث عن تحالفات خارجية تستمدّ منها الدعمَ. وهذا ما سيجعلها عرضةً للوقوع تحت هيمنة قوى خارجية قد تكون معاديةً لمصر، وهو أمر غير مرغوب فيه بلا شك من القاهرة. إضافةً إلى أنّ الدولة الجنوبية الجديدة قد تكون لديها مشاعرُ غيرُ ودية تجاه مصر من الأساس، بسبب مطابقة الجنوبيين بين خصومهم في شمال السودان وبين مصر باعتبار الجميع عربًا ومسلمين.

٦ ـ انّ لمصر مصالحَ ثابتةً في الدفاع عن أرض السودان وعدم تعرُّضه للتفكك أو انفصال جزء من أجزائه أو وقوعه تحت هيمنةَ أطراف خارجية أخرى. ويُمْكن توضيحُ هذه النقطة إذا نظرنا إلى الامتداد الكبير للسواحل المصرية في الشمال وتعرُّض مصر الدائم للخطر من الشمال أو من الشمال الشرقي. وشَواهدُ التاريخ عديدة في هذا المجال، منذ أيام الهكسوس والحيثيين وانتهاءً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في الوقت الحالي ومن ثم كان جنوبُ مصر في الصعيد وامتدادُه الطبيعي في السودان عمقًا استراتيجيًا لا يُمْكن تعريضُ استقراره للخطر، بل من الضروري وجودُ علاقات تعاونية قوية معه ولعلّ نقلَ الكلية الحربية المصرية إلى جبل الأولياء بالقرب من الخرطوم إثر هزيمة ١٩٦٧ كافٍ لتوضيح الدلالة الهامة لهذه النقطة.

السياسة المصرية تَنْشط من جديد

ركّزت السياسةُ المصريةُ في السنوات الأخيرة على موازنة نفوذ الدول الإفريقية المعنية بالشأن السوداني، والتي تنشط من خلال تجمع «الإيجاد،» وهي دولٌ عادة ما كانت وجهاتُ نظرها أقربَ إلى الجنوبيين وقد مثّلت المبادرةُ الليبية ـ المصرية بشأن السودان (١٩٩٩) مكونًا أساسيًا للسياسة المصرية تجاه القضية السودانية وبدا أنّ مصر تحاول توظيفَ النفوذ الإفريقي للزعيم الليبي معمّر القذافي لدعم الرؤية المصرية في السودان، بالإضافة إلى الروابط الليبية الممتدة مع العديد من القوى السياسية

ظهور دولة جنوبية في السودان لا تمتلك القدرة على البقاء سيضطرها إلى البحث عن تحالفات خارجية قد تكون معادية لمصر

السودانية وقد أتى هذا التعاون في إطار أوسعَ للتعاون بين مصر وليبيا في قضايا عدة، إلاّ أنّ هذا التعاون بالذات ربما أدّى إلى عدم حماس الولايات المتحدة لقيام مصر بدور فاعل في حلّ الأزمة السودانية، وذلك بسبب رغبة واشنطن في استبعاد ليبيا والحدّ من الدور المتنامي الذي يلعبه الزعيمُ الليبي في أفريقيا ولذا تراجعت الولاياتُ المتحدة عن انتهاج سياسة «توحيد المنابر» أو «دمج المبادرات» بما يعني دمجَ «مبادرة الإيجاد» و«المبادرة المشتركة» معًا لإنتاج التوازن بين دور إفريقي تقوم به كينيا ودور عربي تمثّله مصر. وانتهى الأمر إلى التركيز على مبادرة الإيجاد، وعلى ممثّلها في المفاوضات الجنرال الكيني لازارس سيمبويو الذي يلعب دورًا أساسيًا في المفاوضات باعتباره الوسيطَ الرئيسيَّ الذي يوجّه الدعوات ويُعدّ اقتراحات التفاوض ويقوم بجهد الوساطة تحت الإشراف الأميركي ـ البريطاني بالطبع.

لقد كانت مصر حريصةً دائمًا على مساندة حكومة الخرطوم في سياستها الجنوبية، أيًا كانت طبيعةُ النظام الحاكم في السودان ما دام هذا النظام حريصًا على وحدة بلاده. وحتى في فترات التوتر بين البلديْن، أظْهرت القاهرة حرصًا واضحًا على تجنب إضعاف موقف الحكومة السودانية كثيرًا كي لا يؤثّر ذلك سلبًا في قدرة الخرطوم على التصدي للمطالب الانفصالية القادمة من الجنوب. كما أنّ مصر قَصَرَتْ تعاونَها مع المعارضة السودانية على العمل السياسي، ومنعتْها من العمل العسكري انطلاقًا من الأراضي المصرية أو حتى مجرد الإعلان عن المسؤولية عن أيّ عمل عسكري من على المنابر المصرية. وبهذا غلّبتْ مصرُ في علاقاتها مع السودان العواملَ الجيواستراتيجيةَ على حساب المتغيّرات السياسية الطارئة، وكان ذلك واضحًا بشكل خاص إبّان حقبة سيطرة الدكتور حسن الترابي على الحكم رغم تورط نظام «الإنقاذ» في أنشطة تهدّد الأمنَ القومي المصري حينذاك، بما فيها المحاولةُ الفاشلةُ لاغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥.

الآن، وبعد مرور أكثر من عاميْن على توقيع اتفاق ماشاكوس، مازالت المفاوضاتُ تراوح مكانَها بين الشدّ والجذب: بين طرفي التفاوض من ناحية، وبين الضغوط الإقليمية والدولية التي تطالب بالإسراع في الوصول إلى حل من ناحية ثانية، وبين مناورات القوى السياسية الشمالية والجنوبية التي تحاول التأثيرَ على مجريات التفاوض للحصول على مقعد في الفترة الانتقالية من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق، بدأت السياسةُ المصريةُ تجاه السودان تعود إلى النشاط مرةً أخرى من خلال العديد من المحاور والقنوات التي قامت جميعُها على أساس جديد يتّسم بالمرونة. فقد أصبح واضحًا أنّ المبادرة المشتركة التي كانت ترعاها مصرُ قد ذهبتْ إلى ذمة التاريخ، وكان محورُها الأساسي هو محاولةَ حلّ المشكلة السودانية استنادًا إلى قاعدة المساواة التامة في حقوق المواطنة وواجباتها وتجاهُلَ البند الخاص بتقرير المصير الذي يمثّل سمةً أساسيةً في مبادرة الإيجاد وقد أعلنتْ مصر، على لسان الرئيس مبارك وفي تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر، أنّ سياستها الحالية تَهْدف إلى تحقيق أهداف المبادرة المشتركة، أي الحفاظ على وحدة الإقليم السوداني ومن ثم كثفت القاهرة اتصالاتها مع جميع القوى السياسية الشمالية والجنوبية في الحكم أو المعارضة، واستقبلتْ كلاً من الفريق البشير وقرنق غيرَ مرة، وقدّمتْ دعمًا غيرَ مباشر لإعلان القاهرة فيما يخصّ موضوعَ العاصمة القومية، كما لعبتْ دورًا أساسيًا في تفعيل الدور العربي عبر إنشاء «صندوق إعمار جنوب السودان » وجاءت زيارةُ الرئيس مبارك إلى الخرطوم، والإعلانُ عن عودة العمل ببعض اتفاقيات التكامل، مع السعي إلى بلورة جهود شعبية موازية في إطار مؤسسات العمل المدني، لكي تَنْقل العلاقاتِ إلى مرحلة جديدة من التحسن الذي تأخر كثيرًا في متاهات نظام «الإنقاذ» ومشروعه «الحضاري » إلاّ أنّ القضية لم تغلقْ بعد، ومازال هناك الكثيرُ من الأدوار التي يمكن تأديتُها، إنْ على صعيد المساعدة في تقنين الاتفاق الأخير وما سيترتّب عليه من دستور وأنظمة وهياكل، أو على صعيد العمل الميداني للمساعدة في التنمية وإعمار الجنوب للتخلّص من المظالم التي دأب الجنوبيون على الشكوى منها رغم أنّ الشمال نفسه يعيش في المعاناة والقصور في الخدمات في معظم الولايات

هانئ رسلان

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام المصرية

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان

أحمد السيد النجار

شهدت العلاقاتُ الاقتصادية المصرية - السودانية تطوراتٍ متسارعةً في الفترة الأخيرة، سواء على صعيد إعلان النوايا بشأن التعاون بين البلديْن، أو على صعيد الاتفاقيات المنظِّمة له. وقد تمّ ذلك بالتوازي مع التحسن الكبير في العلاقات السياسية بين الطرفين، وهي علاقات تسير دائمًا على خط حرج محاط بحساسيات خاصة ترسبتْ عبر الزمن، يقابلها ارتباط مصيري للبلدين العربيين الكبيرين بنهر النيل وبالتعاون الإجباري بينهما لضبط النهر واقتسام مياهه. وليس من المبالغة أن يُعدّ هذا النهر الحبلَ السُّرّيَ الذي يَرْبط بين البلديْن. هذا، وترتبط مصر مع السودان باتفاقية مائية تعود إلى عام ١٩٢٩، تمّ تجديدها وتطويرها عام ١٩٥٩، وتعطي لمصر حصةً من مياه النيل قدرها ٥٥،٥ مليار متر مكعّب.

[...]

الوضع الراهن للاقتصاد في مصر والسودان

قبل تناول التطورات في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لا بدّ من الإشارة إلى أنهما يشكلان معًا القلبَ الجغرافي للمنطقة العربية بأكملها، والرابطَ بين الجناحين المشرقي والمغربي لهذه المنطقة. كما أنّ عدد سكّانهما، البالغَ قرابة ١٠٠ مليون نسمة في الوقت الراهن، يزيد عن ثلث سكان مجموع البلدان العربية.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٣، فقد بلغ الناتجُ المحلي الإجمالي لمصر المحسوب بالدولار على أساس سعر الصرف السائد نحو ٩٩،٤ مليار دولار في العام ٢٠٠١، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي المصري الحقيقي، المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية بين الجنيه المصري والدولار الأميركي، نحو ٢٤٧ مليار دولار في العام نفسه. وفي المقابل بلغ الناتجُ المحلي الإجمالي السوداني، طبقًا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نحو ١٢،٥ مليار دولار، وإنْ كان من الضروري الإشارة إلى أنّ الناتج السوداني الحقيقي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية بين الجنيه السوداني والدولار الأميركي يزيد كثيرًا عن الرقم المذكور.

يمرّ الاقتصاد المصري في الوقت الراهن بحالة من التباطؤ، إذ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٥٪ و٢٪ في عاميْ ٢٠٠١ و٢٠٠٢. وبالمقابل، فإنّ الاقتصاد السوداني يحقّق نموًا جيدًا ومتواصلاً منذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن، وقد بلغ معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي السوداني نحو ٥,٣٪ و٥٪ في عاميْ ٢٠٠١ و٢٠٠٢

وتعاني مصر عجزًا كبيرًا في الميزان التجاري بَلَغَ نحو ٨ مليارات دولار في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٢، يضاف إليها قرابةُ ٤ مليارات دولار من العجز التجاري غير المحسوب رسميًا والناجم عن التهريب السلعي. أما السودان فإنّه يحقق فائضًا محدودًا في ميزانه التجاري بلغ ٥٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١ وهذا الفائض المحدود، الذي يُعدّ حالةً جديدةً في الميزان التجاري السوداني الذي كان يعاني عجزًا دائمًا، هو نتيجةٌ مباشرةٌ لاكتشاف النفط وتصديره في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين. أما في ما يختصّ بميزان تجارة الخدمات فقد بلغتْ قيمةُ الصادرات المصرية من الخدمات نحو ٨٨١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١، تصدَّرتْ بها الدول العربيةَ المصدِّرَة للخدمات، بينما بلغتْ قيمةُ الواردات المصرية من الخدمات في العام نفسه نحو ٦٣٥٦ مليون دولار، أيْ أنّ هناك فائضًا مصريًا في ميزان تجارة الخدمات بَلَغَ ٢٤٥٩ مليون دولار في العام المذكور، وهو واحد من أقل أرقام الفائض السنوي في تجارة الخدمات المصرية، بتأثير من تراجع السياحة المصرية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. أما السودان فإنّ قيمة صادراته من الخدمات لم تتجاوز ١٤ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠١، في حين بلغتْ قيمةُ وارداته منها نحو ٦٣٨ مليون دولار في العام نفسه؛ أيْ أنّ هناك عجزًا في ميزان تجارة الخدمات السودانية قيمتُه ٦٢٤ مليون دولار في العام المذكور

التجارة بين البلدين محدودة جداً بالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية لكل منهما، رغم أن جوارهما الجغرافي يعطي التجارة بينهما ميزات تفضيلية

ملامح التطورات الأخيرة في العلاقات بين البلدين

وقّعتْ مصر والسودان ١٥ اتفاقًا ومذكرة تفاهم خلال اجتماعات الدورة الثالثة التي عقدتْها اللجنةُ العليا المصرية ـ السودانية المشتركة في شهر يوليو ٢٠٠٣، وقد شملتْ مجالاتِ التعاون الاقتصادي ـ وبخاصة التجارة والمشروعات الصناعية والزراعية المشتركة. وكان الاتفاق الأهم في مجال التجارة هو حلّ الأزمة الخاصة باستيراد اللحوم السودانية إلى مصر ومبادلة نصف قيمتها بسلع صناعية مصرية، وهذا نظامٌ للمقايضة يَعْكس ضعفَ الآليات التلقائية لتطوير التجارة بين البلدين كما تم الاتفاقُ على رفع القيود السودانية على استيراد ٤٠ سلعة صناعية مصرية، وهي القيود التي كان السودان قد فَرَضَها على مصر ردًا على تلك التي سبق لمصر أن فَرَضَتْها على استيراد اللحوم من السودان. كذلك تم الاتفاق على إعفاء مجموعة من السلع المصرية من الرسوم الجمركية عند تصديرها للسودان.

وفي إطار التطورات في التجارة بين الدولتين، قرّرت الشركة المصرية العامة للأقطان استيرادَ نحو مليون قنطار من القطن السوداني عام ٢٠٠٣ لتوفير الاحتياجات للمغازل المحلية. ذلك أنّ المساحات التي تمت زراعتُها بالقطن في الموسم الزراعي للعام الماضي تقلّ بنحو ٥٦ ألف فدان (٢٣,٥ ألف هكتار) عن المساحات المزروعة عام ٢٠٠٢، بما يعني أنه سيكون هناك انخفاض كبير في الإنتاج المصري يهدّد بعدم قدرة مصر على تلبية طلب الأسواق الخارجية للقطن المصري الطويل التيلة والممتاز؛ وهو ما تتّجه الشركةُ المصريةُ العامة للأقطان إلى تلافيه من خلال استيراد أقطان سودانية لسدّ حاجة المغازل المحلية في مصر، مع الاستمرار في تصدير الأقطان المصرية للمستوردين التقليديين لها حتى لا تَفْقد مصرُ هذه الأسواقَ.

تَجْدر الإشارة إلى أنّ بيانات صندوق النقد الدولي في تقريره عن اتجاهات التجارة العالمية **(Direction of Trade Statistics Yearbook** 2002) تشير إلى أنّ قيمة صادرات مصر للسودان لم تتجاوزْ ٣٣ مليون دولار فقط عام ٢٠٠١، في حين بلغتْ قيمةُ الواردات المصرية من السودان نحو ٦٤ مليون دولار في العام نفسه، أيْ أنّ هناك عجزًا تجاريًا مصريًا في التجارة مع السودان قيمتُه ٣١ مليون دولار. وهذه التجارة المصرية ـ السودانية تعدّ محدودةً جدًا بالنسبة إلى حجم التجارة الخارجية للدولتين فهي لا تزيد عن ٠,٦٪ من قيمة التجارة الخارجية المصرية، وتبلغ نحو ٢,٧٪ من قيمة التجارة الخارجية للسودان في العام نفسه. وهذه المحدودية للتجارة بين مصر والسودان تَعْكس ضعفَ تنوع قدراتهما الإنتاجية والتصديرية بالأساس، رغم أنّ الجوار الجغرافي بين الدولتين ـ وما يترتّب عليه من انخفاض نفقات النقل والتأمين على التجارة بينهما ـ يعطي ميزاتٍ تفضيليةً للتجارة بينهما

ومن ناحية أخرى فإنّ مدّ طريق دولي بين السويس وبور سودان بمحاذاة البحر الأحمر كان أحد المشروعات التي حظيتْ بالاهتمام من مصر بالذات التي ترى فيه مقدمةً لربط مصر بجنوب إفريقيا، وذلك عن طريق توصيل هذا الطريق بالطرق الساحلية في البلدان الإفريقية المتاخمة للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وهذا الطريق يمكن أن يساعد في زيادة تدفّق حركة التجارة بين مصر والسودان، بوصفها محورًا أساسيًا للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

ورغم أنّ تسهيل إجراءات حركة الاستثمارات بين الدولتين كان أحدَ موضوعات الاهتمام المشترك، فإنّ الدولتين تهتمّان بجذب الاستثمارات **الخارجية**، دون أن تحرزا نجاحًا يُعتدّ به في هذا الصدد ذلك أنّ الاستثمارات الأجنبية، إذا لم تقيّدْها الاعتباراتُ السياسيةُ والأمنيةُ، تتجه إلى الاقتصادات التي تحقق دورةً من النمو السريع والمتواصل وتتمتع بحالة من الازدهار الاقتصادي من أجل المشاركة في قطف ثمار هذا الازدهار، في حين أنّ مصر والسودان لا يُحقّقان مثلَ هذا الازدهار الاقتصادي في الوقت الراهن. كما أنّ الاستثمارات الأجنبية تفضّل الاقتصادات التي يتم فيها تسهيلُ إجراءات تأسيس المشروعات، وتخلو من التعقيدات البيروقراطية، ويقلّ فيها

العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان

الفسادُ واستغلالُ النفوذ السياسي في تحقيق مصالح مالية وامتيازاتٍ خاصةٍ لبعض رجال الأعمال على حساب آخرين من أقرانهم. وفي هذا الصدد فإنّ مصر والسودان بحاجة إلى تطوير النظام القانوني والإداري فيما يتعلّق بالاستثمار، وأمامَهُما شوطٌ طويلٌ لمكافحة الفساد وسوء استغلال النفوذ السياسي في المجال الاقتصادي ـ وهو شوطٌ مرتبطٌ بشكل وثيق بتطوير **النظام السياسي** في الدولتين ليصبح نظامًا ديموقراطيًا حقيقيًا يَحْترم حقوقَ المواطنين وحرياتهم، ويعامل الجميعَ على قدم المساواة أمام القانون، ويتضمّن آلياتٍ حقيقيةً لمنع الفساد مثل تداول السلطة ووجودِ رقابة شعبية حقيقية على مالية الدولة.

ومن بين الاستثمارات المباشرة التي تدفَّقتْ بين مختلف بلدان العالم وبَلَغَتْ قيمتُها نحو ٧٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة، تلقَّتْ مصر استثماراتٍ أجنبيةً مباشرةً قيمتُها نحو ٥١٠ ملايين دولار، بينما تلقى السودان نحو ٥٧٤ مليون دولار ـ وهي المرة الأولى في التاريخ الحديث التي يتلقى فيها السودان استثمارات أجنبية تفوق تلك التي تلقتها مصر. وقد بلغتْ قيمةُ الاستثمارات الأجنبية المتراكمة حتى عام ٢٠٠١ نحو ٢١,٤ مليار دولار في مصر، بينما بلغت في السودان نحو ١٩٧٠ مليون دولار

والحقيقة أنّ التطورات الأخيرة في العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات المستمرة في العلاقات السياسية بين الدولتين بعد أن تجاوزتا تداعياتِ المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا قبل تسعة أعوام، وبعد أن اتخذتْ مصرُ موقفًا مساندًا للسودان في مواجهة محاولات الولايات المتحدة فرضَ عقوباتٍ اقتصاديةٍ دوليةٍ عليه. كما أنّ التطورات الأخيرة مرتبطة بتطورات أخرى تمت في وقت سابق مثل إعادة تشغيل الخط الملاحي بين أسوان وحلفا في عام ١٩٩٨، والذي يُعَدّ ترمومترًا للعلاقات بين مصر والسودان الجدير ذكره أنّ التطورات الأخيرة سبقتْها أيضًا عملياتٌ عديدةٌ لإنشاء المشروعات المشتركة التي عكست تطور العلاقة بين مجتمعي الأعمال في الدولتين. غير أنّه من الضروري الإشارة إلى أنّ الكثير من الاتفاقيات بين مصر والسودان تبقى مجرد إعلانات نوايا طيبة، لن تتحول إلى قوة فعالة إلاّ إذا حَدَثَ تطورٌ حقيقي للاقتصاد في البلدين باتجاه بناء اقتصاد صناعي يتسم بتنوع هيكله وتنوع قائمة صادراته بصورةٍ تساعد الدولتين على بناء أساس موضوعي لتطور التجارة والمشروعات المشتركة والتعاون الاقتصادي الكلي بينهما.

أحمد السيّد النجار

رئيس تحرير التقرير السنوي **الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**، بمركز الدراسات السياسية بالأهرام

وجود إسرائيل في القرن الأفريقي وأثرُه في علاقات مصر والسودان

سعيد عكاشة

في الثامن من شهر يونيو ٢٠٠٣ أدلى سفيرُ إريتريا بالقاهرة، محمود عمر طروم، بتصريح قال فيه: «نحن نكاد نكون الطرفَ الجنوبي للسودان، ومصر هي الطرف الشمالي لها، وكلانا له مصالحُ حيويةٌ في استمرار هذا البلد.»

هذا التصريحُ فَتَحَ النقاشَ مجدَّدًا حول العلاقات الوثيقة التي تَجْمع إسرائيلَ بإريتريا منذ حصول الأخيرة على استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، وأَثَر ذلك في العلاقات المصرية ـ السودانية في ظلّ الصراع الدائر بين شمال السودان وجنوبه. ويَكْتسب هذا النقاشُ مشروعيتَه وجديتَه من افتراضين

الافتراض **الأول** يَنْهض على أنّ إريتريا، برغم تقديمها الدعمَ للجيش الذي يقوده جون قرنق ضد الحكومة السودانية، لا تُعتبر لاعبًا أساسيًا أو قوةً إقليميةً قادرةً بمفردها على أن تفي بمتطلبات الدور الذي تؤدّيه على مسرح القرن الأفريقي وفي جنوب السودان حاليًا، بقدْر ما تمارس نشاطًا بالوكالة عن إسرائيل لكي تحقِّقَ هذه الأخيرةُ أهدافًا استراتيجيةً لم يتغيّر جوهرُها كثيرًا منذ نشأتها عام ١٩٤٨

والافتراض **الثاني** هو أنّ الصراع الناشب بين شمال السودان وجنوبه كان وجهًا دائمًا في رأس مصر، التي لم تخفِ قلقَها من النتائج التي قد يتمخّض عنها اتفاقُ «ماشاكوس» الذي وقّعتْه الحكومةُ السودانية مع قوات قرنق في يوليو ٢٠٠٢. فهذا الاتفاق يَدْعو إلى إجراء استفتاء لتقرير المصير في جنوب السودان، وهو ما يعني احتمال قيام دولة هناك يزيد وجودُها من حدة الصراعات في عمق مصر الأفريقي وربما يؤثّر في مصالح مصر الاستراتيجية على المدى الطويل.

ولاختبار هاتين الفرضيتين سنعود قليلاً إلى التاريخ لإيضاح عناصر الاستمرار والتغيير في كلا الاستراتيجيتين الإسرائيلية والمصرية حيال القرن الأفريقي عامةً والسودان خاصةً، ومستقبل التحالفات القائمة حاليًا وتأثيرها المستقبلي في العلاقات المصرية ـ السودانية

الصراع المصري ـ الإسرائيلي في القرن الأفريقي

على الرغم من أنّ اهتمام اليهود بمنطقة القرن الأفريقي قد سبق قيامَ الدولة العبرية عام ١٩٤٨، فإنّه لم يتخذ خطواتٍ بعيدةَ المدى إلا في النصف الثاني من الخمسينيات فقد كان لقيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، وتوجُّهها لاحقًا نحو اعتبار الدائرة الأفريقية المجالَ الحيويّ الثاني لمصر بعد الدائرة العربية، أثرُه في إلقاء إسرائيل بثقلها في منطقة القرن الأفريقي. وفي عام ١٩٥٥، على أثر نجاح مصر في منع حضور إسرائيل قمةَ باندونج لدول عدم الانحياز، تمكّن رئيسُ الوزراء الإسرائيلي ديڤيد بن غورين من إقناع الولايات المتحدة بدعم جهوده لتكتيلِ دولِ الجوار الجغرافي العربي (إيران، تركيا، أثيوبيا) في حلفٍ غيرِ معلن لمواجهةِ ما أسموه محاولات الاتحاد السوفيتي نَشْرَ الشيوعية في الشرق الأوسط والاقترابَ من المياه الدافئة في الخليج وقد استطاعت إسرائيل تحديدًا إقامةَ علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا على مستوى القنصلية عامَ ١٩٥٥، قبل أن تتطور لاحقًا إلى علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفارة عامَ ١٩٦٢. وكان دافعَ إسرائيل للاقتراب من أثيوبيا في ذلك الوقت ـ إلى جانب خدمة المصالح الأميركية ـ ممارسةُ الضغوط على مصر، وشغلُها في جبهةٍ عريضةٍ تتبدّد فيها جهودُها، فتقلُّ التهديداتُ المباشرةُ التي يشكّلها المدُ القوميُّ الناصري في المنطقة العربية على أمن إسرائيل وكان لنشوب حرب السويس سنة ١٩٥٦، وشعورِ إسرائيل بخطورة قدرة مصر على إغلاق مضايق تيران (ومن ثم خنقِ المنفذ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر، أيْ ميناء إيلات)، أثرُه في اندفاع إسرائيل نحو تأمين علاقات متينة مع أثيوبيا، التي كانت قادرةً على تهديد المصالح المصرية على غير مستوى:

ـ فعلى الجانب الأول، كانت المنابعُ الرئيسية لنهر النيل (الذي هو شريان الحياة بالنسبة إلى مصر) تقع في هضبة الحبشة. وظلت هناك مخاوفُ مصريةٌ دائمة من محاولات أثيوبيا بناءَ سدود في هذه الهضبة، بمساعدات أمريكية وإسرائيلية، بشكل يؤثّر في أمن مصر المائي، خاصةً وأنّ أثيوبيا كانت أكثرَ الدول

وجود إسرائيل في القرن الأفريقي وأثره في علاقات مصر والسودان

الواقعة على حوض نهر النيل اعتراضًا على الاتفاقية التي وقّعتْها مصرُ مع السودان لتقسيم حصة المياه الواردة عبر النيل بين البلدين عامَ ١٩٥٩

ـ وعلى الجانب الثاني، كانت الحكومات السودانية المتعاقبة منذ الخمسينيات تتخوف من الضغوط الأثيوبية عليها بسبب علاقاتها مع مصر، وكان بوسع أثيوبيا أن تمارس هذه الضغوط عبر دعم جماعات المتمردين في جنوب السودان. وربما يفسِّر هذا التصور ما تردَّد عن وجود علاقات بين إسرائيل وعناصرَ من حزب الأمة السوداني خلال فترة الستينيات لأجل موازنة الضغوط التي كانت تمارسها أثيوبيا على السودان انطلاقًا من علاقاتها المتميزة (أيْ أثيوبيا) بإسرائيل. كما كان لإسرائيل مصلحة مؤكدة في إقامة قواعد داخل أثيوبيا لمراقبة التحركات المصرية في شواطئ البحر الأحمر وداخل أفريقيا عامةً أضفْ أنّ إسرائيل لم تستبعد إمكانية القيام بتهجير اليهود الأثيوبيين إليها في حالة تناقُص الهجرة اليهودية القادمة من أوروبا وبقية أنحاء العالم؛ وهذا ما تحقق بالفعل بين عاميْ ١٩٨٤ و١٩٩١ بقيام إسرائيل بنقل قرابة ٨٠ ألف يهودي أثيوبي إليها بمشاركةٍ من حكومة الرئيس السوداني جعفر النميري قبل سقوطه عام ١٩٨٥.

وفي كل الأحوال، شكلت التحركاتُ الإسرائيلية في القرن الأفريقي تهديدًا واضحًا لاستقرار العلاقات المصرية ـ السودانية فالمتمردون في الجنوب كانوا على استعداد دومًا للاستعانة بالخبرة الإسرائيلية وبالدعم المادي والعسكري الذي تَعْرضه إسرائيلُ عليهم من أجل استمرار القتال ضد الحكومة السودانية. وفي المقابل، كانت الحكومات السودانية المتعاقبة لا تستنكف عن إجراء اتصالات سرية مع إسرائيل أملاً في حرمان المتمرّدين، الذين يقاتلون ضدها، من الدعم الإسرائيلي، أو على الأقل الحدّ من حجمه!

ومع بدء تراجع المد القومي بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ وانشغالِ مصر بهمومها الداخلية، مرورًا بالانقلاب الذي أحدثه الرئيس السادات في علاقات مصر بالاتحاد السوفيتيّ وتقاربُه مع الولايات المتحدة، خفَّت حِدّةُ الضغوط على السودان. وكان واضحًا أنّ الولايات المتحدة ضغطتْ على إسرائيل، وعلى الدول الأخرى الحليفة لها مثل كينيا وأثيوبيا، من أجل تحجيم مساعداتها العسكرية لقوات المتمردين في جنوب السودان. ولم يكن غريبًا في ظل هذا الوضع أن يكون السودان تحت حكم جعفر النميري (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) هو البلدَ العربيَّ الوحيد الذي أيَّد الرئيس السادات عند توقيعه معاهدةَ السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، كما ساهم أيضًا في تهجير يهود الفلاشا إلى أثيوبيا بدءًا من عام ١٩٨٤. غير أنّ جمودَ العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وقَلَقَ إسرائيل من احتمال تراجع مصر عن سياسة السادات بعد ظهور اتجاهٍ داخل بعض مؤسسات السلطة في مصر لاستعادة مكانة مصر العربية، جَعَلا استئنافَ إسرائيل مساعداتها لمتمردي جنوب السودان أمرًا واردًا. ومن ثم لم تكن مجردَ مصادفةٍ أن اندلعت الحربُ بين الحكومة المركزية في السودان وقواتِ المتمردين في عام ١٩٨٣، وهو ما شكّل مصدرَ قلقٍ كبيرٍ لمصر: سواء لاضطرارها إلى تقديم الدعم للحكومة السودانية من أجل وقف تقدم المتمردين (وهو ما مثّل عبئًا اقتصاديًا وأمنيًا لمصر)، أو لخشيتها من أن تكون الضغوطُ الإسرائيليةُ عبر دعم المتمردين في الجنوب السوداني تستهدف إقامةَ دولةٍ انفصاليةٍ تهدِّد المصالح المصرية في مناطق منابع النيل. ورغم عدم وجود أدلة واضحة على دعم إسرائيل للمتمردين في جنوب السودان، إلاّ أنّ القرائن تشير إلى استحالة تمكّن المتمردين من مواصلة قتالهم ضد الحكومة المركزية من دون دعم عسكري ومادي مستمر. وليس مُقْنعًا أن يكون مصدر ذلك الدعم كينيا وأثيوبيا، تحت مبرِّر أنّ السودان بدوره يَدْعم حركاتٍ انفصاليةً داخل البلدين؛ ذلك لأنّ كلا هذيْن البلديْن كانا يعانيان أزماتٍ اقتصاديةً عنيفةً، وليس بوسعهما توفيرُ الدعم لمتمردي الجنوب السوداني إلاّ عبر القوى الإقليمية أو العظمى صاحبةِ المصلحة في استمرار التوتر في القرن الأفريقي وجنوب السودان.

الأوضاع الداخلية السودانية تحدد مستقبل العلاقات مع مصر. ولكنْ بعد مرورها بمحددات السياسة الإسرائيلية في القرن الأفريقي جنوب السودان

وهكذا شهد النصفُ الثاني من عقد الثمانينيات بدايةَ جولةٍ جديدةٍ من الصراع الإسرائيلي ـ المصري داخل القرن الأفريقي، وعلى أطراف السودان الجنوبية، ولكنْ مع وجود مستجدّاتٍ فَرَضَتْ نفسها وأَضعفتْ قدرةَ مصر على الوقوف في مواجهة اليد الخفية الإسرائيلية في المنطقة. فمن جهة، راحت أغلبُ الدول الأفريقية التي كانت قد قطعتْ علاقاتها بإسرائيل عام ١٩٧٣ تستعيد هذه العلاقات بحجة أنّ أكبر دولة عربية (مصر) تقيم علاقاتٍ دبلوماسيةً مع إسرائيل ـ وهذا ما أَعْطى هذا الكيان مرونةً وحريةً أكبر للتحرك، خاصة في كينيا وأوغندا. ومن جهة أخرى، كانت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها مصر تمنعها عمليًا من منافسة إسرائيل في تقديم المساعدات إلى دول القرن الأفريقي للضغط عليها وإجبارها على تحجيم علاقاتها بإسرائيل، ومن ثم وضع قيود على حركة المتمردين في جنوب السودان. ومع وقوع الانقلاب العسكري ذي التوجه الإسلامي في السودان عام ١٩٨٩، واندلاع التوتر بين مصر والحكومة الجديدة بقيادة عمر البشير، ازدادت هجماتُ المتمردين في الجنوب السوداني شراسةً بسبب الدعم الهائل الذي تلقته حركتُهم من كينيا وأوغندا وأثيوبيا ـ وجميعُها دولٌ تخشى تمدد التيار الأصولي في أراضيها بسبب وجود تيارات أصولية فيها وأقلياتٍ مسلمةٍ كبيرةٍ خاصةً في كينيا وأثيوبيا. كما وجدت الحكومةُ المصرية نفسَها في مأزق صعب: فمن ناحية كانت تخشى من تمكن المتمردين الجنوبيين من الاستيلاء على السلطة في السودان أو فَصْلِ الجنوب عن الشمال وإقامةِ دولة مستقلة؛ ومن ناحية أخرى لا تودّ تقديمَ مساعدات إلى حكومة البشير المتحالفة مع جبهة الترابي الأصولية في ظلّ اشتداد المواجهات بين الحكومة المصرية والأصوليين الإسلاميين المصريين.

عقد التسعينيات وتفكيك التحالفات القديمة

يُمْكن تلخيصُ التطورات التي وقعتْ في عقد التسعينيات وأثّرتْ في الأوضاع في القرن الأفريقي وجنوب السودان، ومن ثم في العلاقات المصرية ـ السودانية وموقعِ إسرائيل من هذه التفاعلات، في النقاط التالية

١ ـ مع حلول هذا العقد انهارت معظمُ الأنظمة الاشتراكية في أوروبا وكانت المساعدات السوفيتية إلى بلدان القرن الأفريقي قد توقفتْ قبل ذلك بسنوات، الأمرُ الذي عجّل بانهيار الأنظمة الحليفة للمعسكر الشرقي ـ وعلى رأسها أثيوبيا. كما سقطت الصومالُ في حالة فوضى شاملة، واستقلّت إريتريا واتجهتْ نحو التعاون مع إسرائيل حتى قبل إعلان استقلالها رسميًا بنحو شهرين (مارس ١٩٩٣). وكان معنى هذه التطورات أنّ معظم دول القرن الأفريقي، إنْ لم يكن جميعها، باتت تبحث عن وسيلة لعقد صلات قوية مع الولايات المتحدة لضمان الحصول على المساعدات الاقتصادية والتأييد السياسي. ولذلك توجّهتْ هذه الدولُ نحو إسرائيل كوسيط مأمون ومؤثّر لتحقيق هذا الهدف

٢ ـ اتسعت رقعةُ التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، ثم اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤، وقبول المغرب وتونس وقطر وسلطنة عمان إقامةَ مكاتبِ تمثيلٍ لإسرائيل في عواصمها. وعليه، فقد تقلّصت الضروراتُ التي أَمْلَتْ على إسرائيل في السابق العملَ بشكل مكثف في منطقة القرن الأفريقي للضغط على مصر وتليين موقفها من قضايا التطبيع ومواجهة التحركات الإسرائيلية في منطقة المشرق العربي.

٣ ـ شكّلَ استقلالُ إريتريا بسواحلها البالغ طولها ١٠٠٠ كيلومتر على البحر الأحمر، ورغبةُ زعيمها إسياس أفورقي في تقصير خطوطه مع العالم العربي وفي زيادةِ رهانه على علاقاته مع الغرب، التطورَ الأهمَّ لإسرائيل فقد بات بوسعها أن تَخْلق لنفسها مرتكزًا أكثرَ ثباتًا في القرن الأفريقي من دون الاضطرار إلى الاستجابة لتوازنات قوًى قديمة كانت مكلفة وتتسم بعدم الاستقرار. وشهدت السنواتُ القليلةُ التي تلت

استقلالَ إريتريا وصولَ ٦٠ مستشارًا عسكريًا إسرائيليًا، ارتفع عددُهم عام ٢٠٠١ إلى ٦٢٠ مستشارًا تولّوا تدريبَ القوات الإريترية، في الوقت الذي رفضتْ فيه أسمره عرضَ مصر إرسالَ مدرِّسين ووعّاظ من الأزهر لتدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين.

٤ ـ لم يعد في وسع أثيوبيا مساومةُ إسرائيل على نقلِ ما تبقّى من يهود الفلاشا، ومن اليهود الذين اعتنقوا المسيحية (الفلاشمورا) كما كان يحدث في السابق، بل أصبحتْ أثيوبيا تَطْلب وساطةَ إسرائيل لمنع إريتريا من المطالبة بالمناطق الحدودية المتنازَع عليها بين الدولتين بعد انفصالهما عام ١٩٩٣، ومن ثم أمْكنها نقلُ الفلاشمورا في بداية عام ٢٠٠٣ دون أيّ اعتراض من جانب أثيوبيا

٥ ـ بدت مصر حائرةً في كيفية معالجة الأوضاع التي نشأتْ منذ مطلع التسعينيات. فقد استقبل المتظاهرون في الصومال الأمينَ العامَّ للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢ بهتافات تقول «يسقط المندوب المصري،» رافضين خطةَ «إعادة الأمل» التي أطلقها الرئيس كلينتون آنذاك في محاولة لإعادة الاستقرار إلى الصومال وفي مقابل ذلك كانت إسرائيل قد تمكّنتْ من المشاركة في صندوق إغاثة الصومال، وهو صندوق تدعمه وزارةُ الخارجية الأمريكية والمنظمةُ الصهيونية العالمية ومنظمتا «بناي بريث» و«جيونت» اليهوديتان، بالإضافة إلى عدة منظمات وجمعيات صهيونية في الولايات المتحدة.

وبسبب استقبال مصر للرئيس الإريتري إسياس أفورقي في القاهرة في منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ (بعد أقل من شهر من غزو قواته لشرق السودان)، أعْلنتْ أثيوبيا غضبَها ممّا أَسْمتْه تقديم مصر المساعدة لأفورقي لرفع العزلة التي يعانيها في المنطقة بعد مقاطعة السودان واليمن وبلاده لإريتريا. ثم قامت بتعليق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري

إنّ النتائج التي يُمْكن استخلاصُها من النقاط الخمس السالفِ ذكرها هي تراجُعُ الدور المصري في القرن الأفريقي بشكل كبير، إلى الحد الذي يبدو فيه أنّ مصر قد غيّرت الاتجاهَ الذي كانت تسير فيه حتى سنوات قليلة مضت ـ وهو محاولةُ إبعاد إسرائيل عن القرن الأفريقي، والتوجُّه نحو البحث عن سياسة أقل انخراطًا في الصراعات القائمة في هذه المنطقة. وبدا عجزُ مصر عن المشاركة في المفاوضات التي قادت إلى اتفاق ماشاكوس أكبرَ دليلٍ على تدهور مكانة الدور المصري حتى في المناطق المتاخمة لحدودها أيْ تلك التي كانت في السابق تشكّل ما يمكن تسميتُه بالفناء الخلفي لمصر والخطَّ الأحمر غيرِ المسموح لأحد بتجاوزه

كما تغيّرت السياسة الإسرائيلية بعد انخفاض الأخطار القادمة من المنطقة العربية، حتى بالرغم من استمرار ركود عملية السلام.. وإنْ ظلّت إسرائيل ضالعةً بشكل ما في محاولات فصل جنوب السودان عن شماله باعتباره الخطوةَ الأخيرةَ لتأمين المصالح الإسرائيلية ـ دون أيّ تهديد من جانب مصر ـ في القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد كشفت الدراسةُ التي وضعها أستاذُ العلوم السياسية اليعازر أدلشتاين في جامعة بار إيلان الإسرائيلية بعنوان «الأسلحة الإسرائيلية في العالم» (صدرتْ في أواخر يوليو عام ٢٠٠٢) عن الاتفاق السري الذي وقعته إسرائيل مع حركة قرنق، وبمقتضاه تبيع إسرائيل لقرنق أسلحةً وأجهزةً عسكرية متطورة مقابلَ حقّ التنقيب عن النفط لشركتَيْ ميدير ونيفت، وهما بشراكةٍ إسرائيلية ـ صينية.

وتشير كل هذه التطورات إلى أنّ الأوضاع الداخلية في السودان، والحوارَ بين الحكومة والمتمردين، هي التي ستحدِّد مستقبلَ السودان إلى حدّ كبير، وتحدّد من ثم مستقبلَ العلاقات المصرية ـ السودانية.. ولكنْ بعد مرورها بمحددات السياسة الإسرائيلية في القرن الأفريقي جنوب السودان الآن وفي المستقبل المنظور.

سعيد عكاشة

باحث بمركز الدراسات السياسية بالأهرام

السودان بعيون زعماء المعارضة

حوارات مع رفعت السعيد وضياء الدين داوود وإجلال رأفت

كان من الضروري لاستكمال هذا الملف أن نَعْرف كيف تفكّر أحزابُ المعارضة المصرية في موضوع السودان، وخاصةً أحزابها الكبيرة. لهذا جاءت هذه الحوارات مع الدكتور رفعت السعيد، أمين عام حزب التجمع؛ والأستاذ ضياء الدين داود، رئيس الحزب الناصري؛ ثم الدكتورة إجلال رأفت، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد. (أ. خ)

د. رفعت السعيد

هل هناك شخص مسؤول عن الملف السوداني في حزب التجمع؟

لدينا أمانة للشؤون العربية. والمسؤول عن الملف السوداني فيها هو حلمي شعراوي. وقد بدأ العمل بذلك منذ خمس سنوات

ما تصور الحزب للعلاقات المصرية ـ السودانية ماضيًا؟

في عهد عبد الناصر كانت مصر تتصرف بحكمة شديدة مع السودان والسودانيين عامةً. الشعب المصري يَعْشق السودانيين. وأَذْكر عندما كنتُ هاربًا من البوليس السياسي في مصر عام ١٩٥٣ أنّ إخوتنا السودانيين كانوا وحدهم الذين يستطيعون حلّ كلّ مشاكلنا وحين أُلقي القبض علينا في ذلك العام كان نصفُ المتهمين من بيننا سودانيين وضعونا جميعًا في المعتقلات، فذهب شيوخُ القبائل السودانية إلى صلاح سالم، وقالوا له: «لن نعود إلى السودان بغير أبنائنا.» فأَصْدر سالم تعليماته بالإفراج عن السودانيين وحدهم، لأنّ طائرة شيوخ القبائل كانت في انتظارهم وهكذا فوجئنا في المساء بفتح أبواب الزنازين والإفراج عن السودانيين من دون أوراق أو تعليمات رسمية! أقول ذلك لأدلّل على أنّ العلاقات كانت طيبة جدًا زمنَ عبد الناصر، بل وفي عهد الملك فاروق كانت العلاقات طيبة أيضًا. وكان هناك في الأزهر رواقٌ معروفٌ اسمُه رواق شمال السودان لتعليم وإطعام السودانيين وكانوا يبيتون حيثما يريدون، ويتعلّمون مجانًا حتى عندما كان التعليم بفلوس، وكانوا يتلقون راتبًا شهريًا من الحكومة، وبطاقةَ سفرٍ ذهابًا وإيابًا (من وإلى السودان) والمثقفون السودانيون تربّوا في أحضانِ مصر فيما مضى وفي عهد عبد الناصر، ولكن كلّ ذلك توقّف منذ أن وصل السادات إلى الحكم

أيامَ السادات كان التعليم للمصريين مجانًا، وللسودانيين بخمسة آلاف جنيه للفرد. إنّ مصر الرسمية بعد السادات أَجهضتْ علاقتَها بالسودان. وتعرضت العلاقة فيما بعد لارتباك شديد وخلل في الأداء. وابتلعتْ مصر طعمَ أحد الانقلابات السودانية، متوهّمًا أن الانقلاب سيكون لصالحها

كيف ترى العلاقة حاليًا؟

حاليًا لا بدّ من الانطلاق من حقيقة ثابتة هي أنّ لمصر مصالحَها في السودان. وبدون مياه النيل لا حياة لمصر. وبالتالي فإنّ الرباط المصري ـ السوداني أبديّ. القضية هي: كيف يكون شكلُ العلاقة؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب نمطًا جاذبًا من الحكم المصري، نمطًا مغريًا للآخرين بالتقرب منه النموذج المصري السائد حاليًا غير جاذب للمتعلم السوداني نحن نقرأ بنهم ماركيز، لكنّنا لا نقرأ صفحةً واحدةً من الأدب السوداني. هم أيضًا يفعلون ذلك في السودان، لأنّ مصر غير عابئة بهم. عندنا مكتبة الأسرة التي تُصدر مئات الكتب، ولا أحد يهتم بإرسال نسخ منها إلى الخرطوم. لقد اختفى حاليًا الرابطُ الحضاري والثقافي الذي نشأتْ به ومنه العلاقةُ. هناك دور سياسي وتعليمي وثقافي لا بدّ لمصر أن تقوم به، لكنّها لا تفعل

وكيف ترى مستقبل هذه العلاقة؟

في الحقيقة لا مستقبل لهذه العلاقة ما لم نقم بما أشرتُ إليه سابقًا. لا بدّ لمصر أن تَرْسم سياسةً واضحةً بالنسبة إلى علاقتها بالسودان وأبنائه ومن ناحيتنا، فإنّ حزب التجمع يحاول على قدر استطاعته أن يقدِّم شيئًا للعلاقة، ونعتبر أنّ ما نقوم به من أجل خلق نموذج جذّاب اقتصادي وسياسي هو جهدٌ على هذا الطريق. كما أنّ لنا علاقاتٍ جيدةً بالتجمع الديموقراطي السوداني، وقام الصادق المهدي بزيارتنا، ودعونا القادة السودانيين الآخرين إلى زيارات مماثلة.

ضياء الدين داود

هل هناك شخص مسؤول عن الملف السوداني في الحزب الناصري؟

لا يوجد. لكنّ هناك مسؤولاً عن الشؤون العربية عامةً.

ما تصور الحزب للعلاقات المصرية ـ السودانية ماضيًا؟

إنّ هناك علاقةً أبديةً تَرْبط مصرَ والسودان، والنيل شريانُ هذه العلاقة. ودعْنا نبدأ من الماضي القريب، أيْ مع بزوغ ثورة يوليو ١٩٥٢. فقد حصلتْ مصر آنذاك على استقلالها، ولكنّ السودان كان مايزال تحت الحماية البريطانية. وحينما طُرحتْ فكرة الاستفتاء على مصير السودان، كان موقف عبد الناصر هو أنّ الوحدة لا يُمْكن أن تتم قسرًا، وأنّ هناك تيارات سودانية سياسية وقفتْ ضد استمرار دولة وادي النيل. وأخيرًا وجدتْ ثورة يوليو نفسَها أمام حلين: إمّا القبول باستمرار الاحتلال البريطاني للسودان، أو القبول بالاستفتاء. وجاءت نتيجة الاستفتاء: استقلال السودان أو انفصاله.

لكنّ ذلك لم يعرقل العلاقاتِ الطيبةَ. فقد كانت مصر في تلك المرحلة مصدرَ إشعاع وإلهام ليس للسودان فحسب بل ولأفريقيا كلها. ومدت الثورةُ يدَها بالتعاون مع السودان لصالح وادي النيل. وسأعطيك مثالاً واحدًا: حين ظهر الخلافُ حول منطقة حلايب أيام عبد الناصر، قال عبارته المشهورة: «إنّنا لن نختلف على قطعة أرض.» وكانت هناك سياساتٌ تنمويةٌ وزراعيةٌ تضع مصالح البلدين في اعتبارها ولا تفرّق بين السودان ومصر. وكان من الممكن لبناء السد العالي أن يفجِّر العلاقةَ تمامًا، لولا قوةُ تلك العلاقة وحرصُ الثورة عليها. كان السودانيون يعانون في منطقة السدود في جنوب السودان من مشكلة الماء المهدور، فقامت مصرُ ببناء مختلف المشاريع في السودان. كان هذا كلّه من الأمور الطبيعية لأنّ علاقة مصر والسودان هي أقوى علاقة بين طرفين في العالم العربي وفي أفريقيا. لكنّ العلاقات بدأتْ تتدهور مع وصول أنور السادات إلى الحكم عندنا، والترابي عندهم. فهذه الفترة ألقت على وجه السودان التحرري وجهًا آخر متعصِّبًا، كما تخلّت مصر خلال المرحلة ذاتها عن مسؤوليات تطوير العلاقة.

كيف ترى العلاقة حاليًا؟

في الحاضر ليست لمصر أيةُ سياسة خارجية، خاصةً في ما يتعلق بالسودان. والسياسة المصرية الخارجية إجمالاً متأثِّرة بالموقف الأمريكي عامةً، وبالذات في السودان. وبالرغم من ذلك أقول إنّ العلاقات قد تَضْعف وقد تقوى، لكنّها لن تتوقف. قد يَمْرض جزء من الجسم أو يَنْشط، لكنّ الجسم عامةً يظلّ حيًا. العلاقة الآن تتعرَّض لمخاطر كثيرة، منها غيابُ سياسة مصرية محددة كما قلنا، ومنها أيضًا التدخلُ الإسرائيلي في السودان. وأَذْكر، حينما دار حديث في مجلس الشعب عن تعاون مصري ـ إسرائيلي في مجال الزراعة، أنّني رفضتُ ذلك بشدة، وقلتُ إنْ كان الحديث يدور عن زراعة الصحراء فهناك خبرة لدى المغرب وتونس يمكن الاستعانةُ بها. ومازلت أقول إنّ بوسع مصر أن تساعد السودانَ بخبرتها الزراعية، أما إسرائيل فإنّ لها أهدافًا أخرى من دخولها السودان، وعلى رأسها التحكُّمُ في الماء الذي يصل إلى مصر.

كيف ترى مستقبل هذه العلاقة؟

المستقبل يتوقف على الدور الذي ستقوم به مصر. هناك ضرورة لأن تتصدى مصر لمشكلات العلاقة، كالتوسع في تعليم السودانيين هنا، والخدمات التي تقدَّم إليهم، والمساعدة في حل المعضلات الاقتصادية السودانية، وتنمية الثروة الحيوانية، وإنشاء سوق مشتركة، وتحسين وسائل النقل بين البلدين.

السعيد: النموذج المصري غير جاذب للسوداني
داوود: ليست لمصر أيّ سياسة خاصة تجاه السودان
رأفت: برامج التعليم يجب أن تقدّم معلومات أوسع

د. إجلال رأفت

هل هناك شخص مسؤول عن الملف السوداني في حزب الوفد؟

نعم أنا المسؤولة عن الملف السوداني، وتحديدًا أنا رئيسة لجنة السودان بالحزب. وقد كانت هذه اللجنة قائمةً منذ بداية تشكيل الحزب، لأنّ قضية السودان كانت ومازالت على رأس مهام حزبنا. جدير بالذكر أنّه منذ أيام النحّاس باشا كانت هناك وزارةٌ مخصّصةٌ للسودان في كل حكومة وفدية. وتقوم اللجنة بجهودها منطلقةً من أهمية العلاقات الشعبية، ومن أنّ هذه العلاقات يجب ألاّ تقتصر على الحكومات، هذا أولاً. وثانيًا، نحن ننطلق من أنّ الموضوع السوداني هو قضية مصرية قومية، ومن ثم لا بدّ لنا أن نتفاعل مع كل القوى السياسية السودانية.

ما تصور الحزب للعلاقات المصرية ـ السودانية ماضيًا؟

قد لا يحتاج ماضي العلاقة الوثيق إلى برهان. المصريون كانوا دائمًا يعتبرون السودانيين إخوة لهم، ويعتبرون أنّ مصر والسودان معًا يشكّلان وادي النيل بدولته الواحدة. لكنّ السودان الآن بلد مستقل، وقد اختلفت المسألة مع وجود تيارات استقلالية في السودان لا يُمْكن تجاهُلُها. لهذا نحن لا نتحدث عن الوحدة كما كان الحديث يدور في الماضي، بل عن علاقات مميزة بين الطرفين. فكرة التكامل أيضًا مقبولة ومطلوبة، شرط أن تكون بشكل مدروس وتدريجي، أيْ أن نبدأ بالتعاون تجاريًا وزراعيًا وثقافيًا وسيؤدي ذلك عند مرحلة معينة إلى التكامل.

كيف يرى حزب الوفد العلاقة حاليًا؟

إنّ السياسة المصرية الخارجية بالنسبة إلى السودان غير واضحة، على الأقل بالنسبة إليّ. هناك فقط بعضُ الثوابت، لكنّ السياسة المصرية في هذا المجال مجرد ردود أفعال لأحداث خارجية هناك تحركات دبلوماسية بدأتْ مؤخرًا، لكنْ من غير الواضح في أيّ اتجاه تمضي. وبداهةً فإنّ العلاقة في الحاضر تتأثّر سلبًا بأوضاع البلدين الداخلية. المسألة الأهم بالنسبة إلى السودانيين ـ وأنا لا أتحدث عن النظام الرسمي ـ هي حل مشكلة السودان وأزمة الشمال والجنوب. حين تُحلّ هذه المشكلة سيكون الظرفُ مواتيًا لكي نبدأ في دراسة كيفية تطوير العلاقة وبدء مشروع التكامل.

هناك سبب آخر للشلل الذي يصيب العلاقات في الحاضر، وهو أنّ المعارضة الشعبية السودانية لم تشارك في رسم صورة التكامل أو ملامح المستقبل، وهو اعتبار سيعرقل تطور العلاقة إذا لم نأخذه في الاعتبار.

كيف يرى الحزب مستقبل العلاقة؟

بدايةً على مصر أن تكفّ عن القول إنّ هدفنا الوحيد في السودان هو الماء. صحيح أنّ مياه النيل تشكّل أهمية بالغة، لكنّها ليست كلّ شيء. كما أنّ ذلك يُغْضب السودانيين ويجعلهم يردّدون: «أنتم في مصر تعتبروننا مجرّدَ مَعْبرٍ للماء.» إضافةً إلى ذلك، فإنّ أية علاقات لا بدّ أن تراعي النّدّية والمساواة؛ فلا يُعْقل أن نُصَدِّر للسودان أفلامَنا وكتبَنا دون أن نهتمّ بالتعرف إلى ثقافتهم وكتبهم. على سبيل المثال لا بدّ لبرامج التعليم عندنا، خاصةً في المراحل الأولى، أن تشتمل على معلومات أوسع عن السودان وتاريخه وثقافته. لدينا شباب يتخرّجون من الجامعات ولا يعرفون شيئًا عن السودان. كيف يُمْكن هؤلاء الشبابَ أن يتعاونوا مع بلد مجهول لهم ثقافيًا وفنيًا وتاريخيًا؟

أجرى الحوارات: أ. خ.

سودانيون في مصر، مصريون في السودان!

أحمد الخميسي

في البداية فكرتُ أنّ هذه الدراسة الصغيرة التي تتناول أوضاعَ السودانيين في مصر قد لا تكون لها علاقةٌ بالملف الحالي؛ فالمقصود بعنوان الملف «السودان بعيون مصرية» هو: كيف نرى نحن المصريين السودانَ؟ لكنّ شيئًا مقلقًا ظلّ يدفعني إلى الدوران حول النقطة ذاتها، إلى أن أدركتُ أنّ الاهتمام بأحوال إخوتنا السودانيين وأوضاعهم في مصر هو جزءٌ حميمٌ من نظرتنا إليهم، وأنّ من واجبي أن أُشْعرهم بأنّ الأمر يتجاوز حدودَ البحث التاريخي والاقتصادي في شؤون العلاقة إلى العناية بأوضاعهم المباشرة، ورسْم صورةٍ عامةٍ لوجودهم في مصر، لا سيما إذا كنّا نتحدث عن كتلةٍ بَلَغَ تعدادُها في مصر نحو خمسة ملايين سوداني (أما السفارة السودانية في القاهرة فتقدِّر تعدادَ السودانيين بنحو مليون ونصف المليون نسمة).

يشكّل السودانيون المقيمون في مصر عدةَ فئات مهاجرة، تَبْرز من بينها فئتان كبيرتان

• الأولى وَفَدتْ إلى مصر مع بداية القرن العشرين وزادت أعدادُها في الثلاثينيات والأربعينيات، ومعظمُ أفرادها من قرى شمال السودان، هاجروا بسبب مشاكل معيشية وبحثًا عن فرص للعمل. بعضُهم عمل في فرق «الهجّانة» التي تحولتْ إلى حرس الحدود المصرية، أو في قطاعات الخدمات، والغالبيةُ العظمى منهم لم تحظَ بقسط من التعليم. وشارك معظمُهم في الحروب المصرية عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٢ باعتبارهم جنودًا نظاميين في الجيش. وُلد أبناؤهم ونشأوا وتعلموا في مصر، وأدّوا الخدمةَ العسكريةَ مثل أيّ مصري، والتحقوا بالعمل في مختلف أجهزة الدولة. وبالرغم من ذلك فليس لهم الحقُّ في الحصول على الجنسية المصرية! كما حُرم أبناءُ (أو أحفاد) تلك الفئة من امتياز مجّانية التعليم الذي كان معمولاً به أيامَ عبد الناصر مع ظهور حكومة البشير والترابي عام ١٩٨٩ أيضًا كان السودانيون يتمتعون بحق دخول مصر من دون تأشيرة حتى عام ١٩٩٥، عندما وقعتْ محاولةُ اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا واتُّهمت الحكومةُ السودانيةُ بأنها طرف فيها.

كما أنّ أبناءَ وأحفادَ الفئة الأولى المهاجرة يعانون مِشكلات أخرى، إذ لا يتمتعون بحق التعيين في الوظائف الحكومية، ولا بدّ لذلك من أن يحصلوا على تصريح بالعمل يُعدُّ الفوزُ به معجزةً. ونظرًا إلى أنّهم مواطنون بلا مواطنة، فإنّه تسري عليهم قوانينُ معاملة الأجانب: فإذا كان المواطن المصري يقوم بتركيب خط تلفوني مقابل ثمانمائة جنيه (نحو مائة وثلاثين دولارًا) مثلاً، فإنّ السوداني المقيم ملزَمٌ بدفع خمسة آلاف جنيه (نحو سبعمائة دولار). وتسري هذه القوانينُ الطاردةُ بالرغم من السكون السياسي الذي يخيِّم على التجمع السكاني السوداني في مصر؛ فلم يُسْمع بأنّ السودانيين تحرّكوا أو تجمهروا أو تظاهروا احتجاجًا أو قبولاً أو رفضًا لشيء.

إنّ هؤلاء السودانيين وُلدوا في مصر ونشأوا على ثقافتها وشوارعها ومقاهيها، فَهُمْ ـ إذن ـ مصريون بالكامل. لكنْ من دون مواطنة! هذا بالرغم من أنّ المواثيق الدولية تنصّ على حقّ الإنسان في اكتساب جنسية البلد إذا وُلد فيه أو أقام فيه عددًا من السنوات. وقد التقيتُ بشاب سوداني وُلد في مصر، وخَدَمَ والدُه في جيش مصر وتوفّي فيها، ومازال الشابُّ يحصل على معاش والده من الحكومة، ولكنّه مرغَمٌ ـ إذا أراد السفرَ إلى الخارج ـ على الحصول على تأشيرةِ عودة مدتُها ستةُ شهور فقط؛ فإذا لم يعد خلال تلك المدة فَقَدَ حقَّه في الإقامة، وتعيّن عليه أن يجدِّد أوراقَ الإقامة كلّها! وبالنسبة إلى تلك الشريحة، فإنّ على كل فرد منها أن يجدِّد إقامتَه سنويًا، وأن يَدْفع عن ذلك رسومًا مقرّرة.

ومن بين مظاهر حجب المواطنة أنّه لا يحقّ للسوداني أن يَفْتح محلاً تجاريًا إلا بوجود شريك مصري؛ ويتمّ ذلك بصعوبة في أغلب الأحيان، على الرغم من حجم التحويلات المالية التي يبعث بها السودانيون في الخارج إلى أهلهم في مصر. كما يفتقر السودانيُّ أيضًا إلى حقّ التأمينات الصحية والطبية، وتتم معاملةُ أبنائه الدارسين حسب الظروف فمرةً يَدْفع مصاريف المدرسة أو الجامعة بالعملة المحلية، ومرةً أخرى بالعملة الصعبة

السودانيون يَشْكُون أحيانًا من طول لسان المصري أو النظرة العنصرية إليهم

وينحصر نشاطُ تلك الفئة في بعض النوادي والتجمعات مثل «دار السودان» بشارع شريف وسط القاهرة، و«النادي السوادني العام» و«الاتحاد العام للسودانيين» في عين شمس، ثم «جمعية صاي» في عابدين (صاي اسم جزيرة في شمال السودان). وبسبب من شعور السودانيين بأنّهم «مختلفون،» فإنهم يتجمّعون في بؤر مشتركة بأحياء سكانية مثل عابدين وعين شمس وإمبابة. وبالرغم من العدد الكبير نسبيًا للسودانيين، فإنّ نسبة الجرائم بينهم قليلة، وإذا وَقَعتْ فإنّها لا تتجاوز حدودَ السرقة والبلطجة والاحتيال وتعاطي المخدِّرات بين المراهقين. ولكنْ من الصعب على العقل المصري أن يَذْكر جريمةً مروّعةً ارتكبها سوداني أو ارتبطتْ بالسودانيين في مصر.

ومع أنّ العلاقة بين المصريين والسودانيين في الشارع والبيت علاقةٌ طيبةٌ بشكل عام، إلاّ أنّ السودانيين يَشْكون أحيانًا من طُول لسان المصري، أو النظرة العنصرية إليهم. وقد ذَكَرتْ لي فتاةٌ سودانية كيف اتّجهتْ مع مجموعة من أصدقائها السودانيين إلى عرس زميلة مصرية لتهنئتها، فما إنْ رآهم صبيٌّ هناك حتى صاح بزميله مشيرًا إليهم: «مش قلت لك دي ليلة سودة!» إلاّ أنّ السودانيين عامةً يتقبّلون النكات المصرية، ويَضْحكون على نكات من نوع: «واحد سوداني وقع اتقشر،» لكنّهم يَغْضبون بشدّة إذا أخذتْ أشكالُ المزاح تلك في المساس بكرامتهم بنكاتٍ جارحةٍ حول حرّاس العمارات وعمّال البوفيه وغيرِ ذلك.

وهناك ملاحظاتٌ خاصةٌ لدى السودانيين على المصريين، منها أنّ المصري بخيل، ولا يهتمّ بنظافة بيته. ولا يَقْبل كلُّ السودانيين بزواج بناتهم من مصريين، لأنّ الرجل المصري «قد لا يحترم المرأة.» لكنّهم على العكس يرحّبون بزواج أولادهم الذكور من مصريات، لأنّ المصرية «غلبانة وترضى بقليلها.»

بعضُ السودانيين يفكّر أنّه لو لم تكن لمصر مصالحُ في ماء النيل لَمَا فعلتْ شيئًا لهم، وأنّ مصر تريد فرضَ وصايتها على السودان. وبعضُهم مازال يَذْكر أنّه حين عمّت الفيضاناتُ السودانَ عام ١٩٨٨ وَصلَتْ مساعداتٌ مصرية تالفة وغيرُ صالحة للاستعمال. ولكنّ هناك انطباعات أخرى بين السودانيين كقولهم إنّ المصريين كادحون ويحبّون الشغل، وإنّك قد تجد أيَّ شيء تريده في مصر، وإنّ مصر بلدُ ثقافة... رغم أنّ رجل الشارع البسيط غيرُ مثقف مقارنةً بنظيره في السودان.

وعند أصحاب تلك الأحاديث السلبية والإيجابية فإنّ كافة أشكال الانتقاد وألوان المرارة تصبّ في سؤال واحد: «خذ دليلاً على كلّ ذلك . لماذا لا يمنحوننا الجنسيةَ المصرية؟» بعضُهم يذكّرك بأنّ أول دستور مصري بعد ثورة يوليو كان ينصّ على معاملة السوداني كالمواطن المصري، وبأنّ السوداني في حينه كان يسافر ويعود ببطاقة التكامل؛ أما ما يحدث الآن على أرض الواقع فهو شيء مختلف تمامًا

وبالرغم من كل تلك الملاحظات فإنّ ثمة عشقًا خفيًا بين المصري والسوداني؛ وهو عشقٌ لا يُنْكره الاثنان، ولا يَمْنع الاثنين من تبادل الانتقادات والنكات وأحيانًا التصوُّرات السلبية المرتبطة بدرجات الوعي المختلفة. وقد توجّهتُ إلى نحو عشرة مواطنين مصريين من عمّال المحالّ والخدمات في الشارع بسؤال واحد: «ماذا يعني السودان لك؟» وكانت إجابةُ معظمهم هي «ناس طيبون.» وهو المعنى ذاته الذي تكرر في حديث د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع، وضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري، والدكتورة إجلال رأفت مسؤولة الملف السوداني في حزب الوفد دائما كانت كلمة «طيّبون» تُقُلت هنا أو هناك، لتَعْكس تلك المحبةَ العميقةَ التي تراكمتْ تاريخيًا.

• أما الفئة الثانية من المهاجرين السودانيين فقد جاءت بعد عام ١٩٨٩، ومعظمُ أفرادها هاربون من النظام السياسي السوداني، وبعضُهم ـ كما في الفئة الأولى ـ جاء لأسباب اقتصادية وبحثًا عن عمل. وأغلب الفئة الثانية هذه من المثقفين والمتعلمين وقد

سودانيون في مصر، مصريون في السودان!

وصلوا إلى مصر حاملين معهم مختلفَ انتماءاتهم الحزبية؛ فأعادوا في القاهرة تشكيلَ صور مصغّرة من أحزابهم السياسية، مثل الحزب الاتحادي الديموقراطي، والحزب الشيوعي، والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأحزاب أخرى صغيرة تشكّل شظايا من أحزاب كبيرة. ثم تجمّع كلُّ أولئك في «التجمع الوطني الديموقراطي» الذي يشتمل على كلّ ألوان الطيف. وقد وجدوا في بداية الأمر ترحيبًا مصريًا استمرّ إلى نهاية عام ٢٠٠١، ثم أخذت الحكومةُ المصريةُ في تضييق الخناق عليهم. وكان أغلب أفراد هذه الفئة الثانية يَطْلب حقّ اللجوء من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وكانت المفوضية في أول الأمر تقدِّم لهم المساعدات حين كان عددُهم محدودًا. وكانوا يعيشون في مصر ببطاقة المفوَّضية لأنّ علاقتهم منقطعة بسفارتهم السودانية في القاهرة. ومرةً أخرى ليس ثمة تعدادٌ لأولئك السودانيين، لكنّ الأمم المتحدة تقدِّر عددهم بنحو عشرة آلاف شخص. وتَدْخل هذه الفئة في بند «اللاجئين،» ويُفترض إما إعادتُهم طواعيةً إلى السودان إذا انتفت أسبابُ اللجوء، أو مساعدتُهم على الاندماج في المجتمع الجديد (وهو أمر متعذر في ظل وضع السودانيين بمصر)، أو إعادةُ توطينهم في دول أخرى مثل كندا وأستراليا وغيرها من الدول المستعدة لذلك.

وتعاني تلك الفئة مشكلاتٍ كثيرةً مختلفةً غير الفئة الأولى الأكبر. وفي مقدمة تلك المشكلات: السكنُ الذي ترتفع قيمةُ إيجاراته باستمرار، وتجديدُ الإقامة بشكل مستمر، والتعايشُ؛ ذلك لأن أفراد تلك الفئة ـ خلافًا للفئة الأولى ـ لم يعيشوا في مصر من قبل، وليست لهم علاقةٌ بأهلها، ولا إلمامٌ بلهجة الشارع المصري والمعاملات الأخرى. وتقوم تلك الفئة بنشاط سياسي واسع نسبيًا: فهناك المركز السوداني للثقافة والإعلام، ومركز الدراسات السودانية، وكانت هناك جريدة **الخرطوم** التي صدرتْ من القاهرة ثم توقفتْ منذ أربعة أعوام، وجريدة الاتحادي التي أصدرها حزبُ الاتحاد، ومجلة **حضارة السودان**، وغير ذلك.

إلاّ أنّ حجب المواطنة عن السودانيين يَغْرس لديهم مختلفَ مظاهر الشعور بالقلق وعدم الانتماء والخوف من المستقبل وقد ذَكَرَ لي مواطن سوداني أنّ جده عاش في مصر طويلاً، ثم عاد إلى السودان، وأقام بيتًا سَكَنَه هناك، فكان جيرانه السودانيون جميعًا يُطْلقون على ذلك البيت «بيت المصريين » والحقّ أنّ السودانيين المقيمين في مصر يَشْعرون بأنّهم «سودانيون في مصر، مصريون في السودان،» وهي حالة خاصة تستوجب حلّ قضية المواطنة ومنحَهم الجنسيةَ

أرجو أن يَعْتبر السودانيون في مصر، أو المصريون في السودان، أنّني بهذه المقالة أرى السودانَ بعيون مصرية، أيْ أنّني أرى السودانَ في موضع القلب الذي ينبغي تجديدُ دمائه ومنحُ ذكرياته وشعورِه حقّ المواطنة.

أحمد الخميسي

كاتب مصري ومراسل الآداب في القاهرة